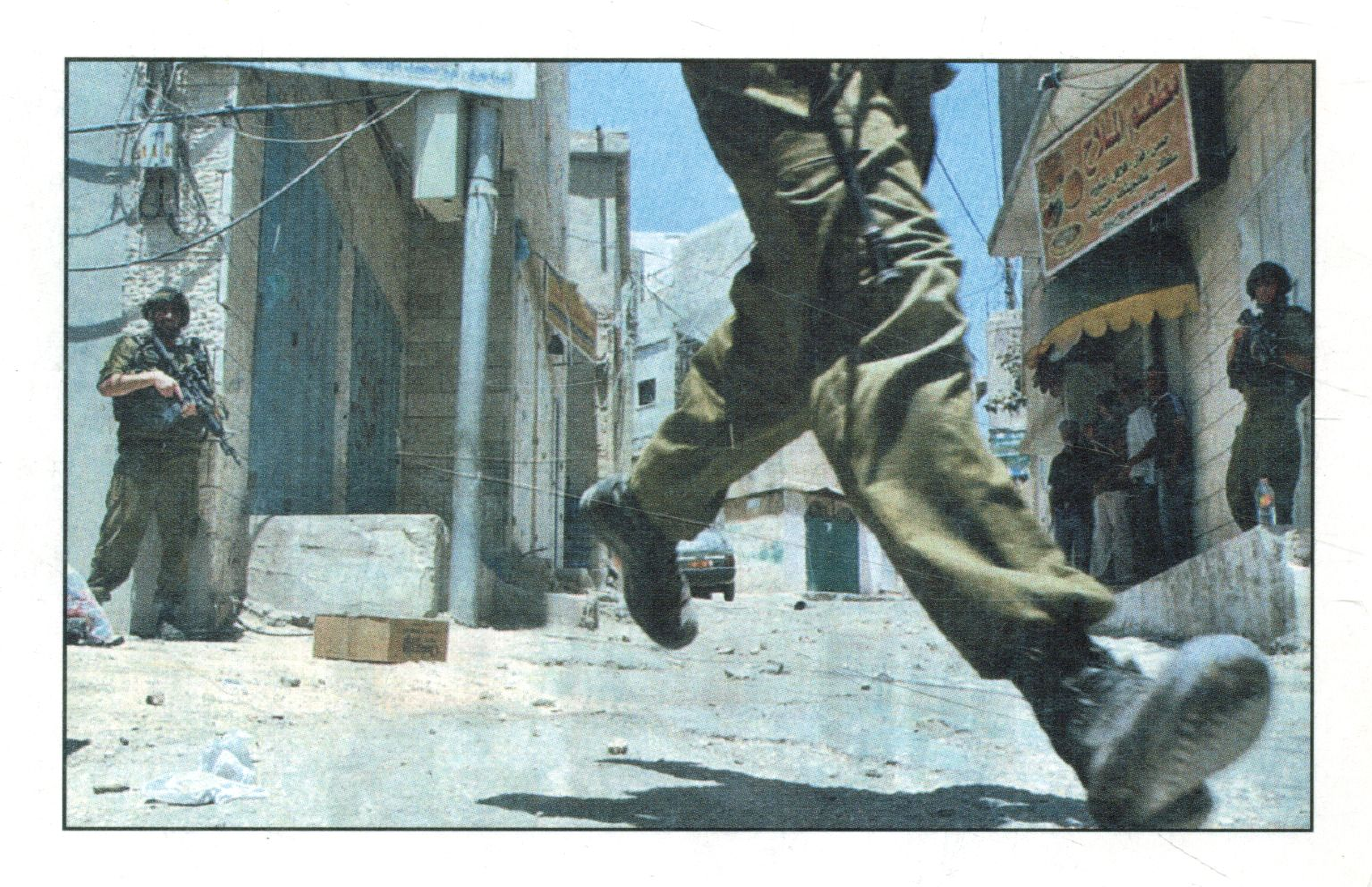
التزييف كأداة استخبارية

(الانتفاضة، العملية السلمية وتقديرات الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية)



مجموعة مقالات لعدد من الكتاب

ترجمة: مدار



23 أوراق إسرائيلية

التزييف كأداة استخبارية

(الانتفاضة، العملية السلمية وتقديرات الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية)

مجموعة مقالات لعدد من الكتاب

ترجمة: مدار

تقديم: أنطوان شلحت

سلسلة أوراق إسرائيلية (٢٣)

يحررها: **أنطوان شلحت**

تشرين أول ٢٠٠٤

تصدر هذه السلسلة عن:



المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله - شارع يافا - تلفون: ٢٩٦٦٢٠١
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ - ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين
ص . ب: ١٩٨٧
هاتف: ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) - فاكس: ٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

الفهرس

تقديم

«السيد استخبارات»..

بقلم: أنطوان شلحت

لم يحسم الجدل الذي دار، منذ حزيران ٢٠٠٤، بين عدد من القادة السابقين والحاليين في شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (أمان)، حول صدقية «التقديرات الاستخبارية» المتعلقة بوجهة القيادة الفلسطينية وفي طليعتها الرئيس ياسر عرفات، من ناحية نواياها ورغباتها الدفينة، عشية إنتفاضة الأقصى وفي خضمها وفي مجمل ما يتعلق بـ«العملية السلمية». وعلى ما يبدو فإن هذا الجدل لن يحسم بتاتًا، لجهة هذا الطرف أو ذاك. لكن في مجرّد خروجه إلى العلن ما يشير، ربما للمرة الأولى على المستوى الاسرائيلي الصرف، إلى الآليات التي التجأت إليها ماكينة الافتراء والتزييف الاسرائيلية، العسكرية والسياسية، لتبرير حربها الوحشية المستمرة على الشعب الفلسطيني، حسبما يؤكد ذلك أيضًا في إسرائيل نفسها أكثر من خبير أمني وجامعي وإعلامي تطالعون آراءهم المنشورة في هذه «الورقة».

يتمحور الجزء الأكبر من هذا الجدل حول الدور الذي أداه، في هذا الشأن، اللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، والذي سرعان ما حظي بتغطية ودعم من وزير الدفاع، شاؤول موفاز. و«جلعاد» هو نفسه «السيد استخبارات»، كما يعتبره أصدقاؤه ومنتقدوه، في إشارة إلى مكانته الاعتبارية. وخلال الفترة، التي يتطرق إليها الجدل، أشغل مهمة رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات. وحاليًا يتولى منصب رئيس الطاقم السياسي- الأمني في وزارة الدفاع الاسرائيلية.

ومن الطبيعي أن يحيل جانب من الجدل المحتدم على التركيبة الذاتية، وبالأخص النفسانية، لهذا الطراز من القادة العسكريين. ويتبدى مما يقوله عنه بعض من عرفوه عن قرب أنه يتوافر على مهارات في الافتراء والاختلاق وتجييش الوقائع، سعيًا لاستدرار قامة أطول من قامته الحقيقية. وأن ذلك غير منحصر في الفترة الراهنة فقط. هذا ما يوضحه، على صلة بما قيل، اللواء في الاحتياط أمير دروري، قائد المنطقة العسكرية الشمالية في السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ضمن مقال يرد فيه على مغالطات كثيرة صدرت عن «جلعاد»، في سياق آخر غير سياق «إنعدام الشريك لمفاوضات السلام في الجانب الفلسطيني»، الذي وقف في صلب الجدل بين رجال الاستخبارات. ويتوخينا أن ننشر ردّ «دروري» وأقوال «جلعاد» التي استدعت هذا الرد، في آخر هذه «الورقة»، نقصد أن نمدّ خيطًا يصل الجدل الحالي ببعض خلفياته الخاصة جدًا المرتبطة بالسيرة الملتوية لهذا الضابط.

تطلّ من خلف الجدل مع «جلعاد» في السياق الفلسطيني، الذي أطلق شرارته الأولى اللواء في الاحتياط عاموس ملكا، رئيس «أمان» السابق، وقائع عديدة تسند قراءة مآل الصراع الاسرائيلي- الفلسطيني، هنا والآن، من وجهة نظر أخرى، لعل أكثرها أهمية تلك العلاقة الطردية بين المستوى العسكري والمستوى السياسي في إسرائيل. جوهر هذه العلاقة سبق أن أشار إليه، في مناسبة أخرى، رئيس مركز «يافه» للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، د. شاي فيلدمان، بقوله إن الجيش بات يحتكر لنفسه في الوقت الحالي «مهمة تفسير الواقع»، وإن كانت الأمور غير محددة بهذا الشكل بموجب ما ينص عليه القانون. واعتبر هذا الأمر ينم عن «وضع خطير وغير سليم».

في الوقت ذاته فإن وقائع الجدل تبقي كثيرًا من الأسئلة، التي جرى طرحها، مفتوحة

من دون إجابات محددة. لكن إجابة واحدة على الأقل تبقى محددة جدًا، هي تلك المرتبطة بالسؤال حول استمرار «المفهوم الجلعادي»- إذا جاز التعبير - في تدجيج السياسة المنتهجة من قبل حكومة إسرائيل فيما يتعلق بتسوية النزاع مع الفلسطينيين. ويدل على ذلك موقف وزير الدفاع شاؤول موفاز المتحزب لرئيس طاقمه السياسي- الأمني، حسبما أسلفت الاشارة. كما تدل عليه أقوال خليفة «جلعاد» في وحدة الأبحاث، العميد يوسي كوبرفاسر، الذي يتولى الآن مهمة «حراسة» ذلك «المفهوم»، كما ترد في مقال للصحافي من «هآرتس» يوئيل استرون. وإن الأمر المثير هنا أن «كوبرفاسر» نفسه سبق له أن أسرّ للصحافي ب. ميخائيل، من "يديعوت أحرونوت"، قبل حوالي السنة، بما يتضاد جملة وتفصيلاً مع ما يقوله ويؤكد عليه اليوم، بخصوص الموقف الفلسطيني من تسوية النزاع. فما الذي اختلف إذًا؟.

ملاحظتان للختام:

أولاً- أي حكم يستنتج من هذه الوقائع أن المستوى العسكري الاسرائيلي يتحمل بمفرده وزر العنف الدموي الأخير ضد الفلسطينيين، يبقى حكمًا تبسيطيًا. ففي التحصيل الأخير كانت تلك حكومة إسرائيل «التي بدورها تبنت وجهة نظر عاموس جلعاد وأخفت تقدير عاموس ملكا»، كما يشير عالم الاجتماع د. داني رابينوفيتش. ويعزو «رابينوفيتش» الخلل إلى غياب «ثقافة جدل تعددية حول القرارات المصيرية»، مؤكدًا أن «السياسيين، الذين يصلون الى مراتب عليا بسبب الأيديولوجيا وبسبب نجاحهم في إنتاج صورة تتحلى بالمثابرة وتدعي العلم بكل شيء، ليسوا شركاء في بلورة ثقافة جدل كهذه. فقط إعلام يتحلى بالمسؤولية ومثقفون لا يتوقفون عن التفكير بصورة مستقلة عندما تنغلق الصفوف في لحظات الأزمة ـ نخبة من الطراز الذي تفتقده اسرائيل والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ـ هم الذين في مقدورهم أن يفعلوا ذلك».

ثانيًا- اتهم «ملكا» مرؤوسه «جلعاد» بتهم مؤداها الرئيسي هو «محاولة تجيير التقديرات الاستخباراتية لما يتلاءم مع مواقفه». على صلة بهذا المؤدى يتساءل عوفر شيلح: ألم تتصرّف أغلبية الجمهور الاسرائيلي، طوال ما يقارب السنوات الأربع المنصرمة، على

هذا النحو وخلقت لها عالماً يلائم مواقفها؟ . وهذا ما يؤكده، بوضوح أكبر، رؤوبين بدهتسور بقوله : بعد حوالي أربع سنوات من القتال يمكن القول بصورة مؤكدة ان الجيش الاسرائيلي قد نجح في «كيّ الوعي»، ولكن ليس وعي الفلسطينيين وانما وعي الجمهور الاسرائيلي تحديدا الذي تبنى دون استئناف وجهة النظر التي تحرك قادة الجيش في سياستهم المتبعة في المناطق المحتلة .

لقد رأى بعض المعلقين أنه أيا يكن الحال، فإن القضية التي أظهرتها الخلافات بين «ملكا» و«جلعاد» سوف تترك، على المدى البعيد، أثرا بالغا ليس فقط في احتمال تغيير البنية المؤسساتية لجهات التقدير الاستخبارية أو خلافها، وانما في نظرة الشارع الاسرائيلي الى كبار الضباط . ولفت هؤلاء إلى ان «صورة الضابط» قد تراجعت بشكل كبير في الذهنية العامة الاسرائيلية، خاصة إن لم يبرر هذا الضابط موقفه في كل لحظة . أما «صورة السياسي» فيظل تراجعها في رأينا معوّلاً، قبل أي شيء، على ما تكتسبه تلك الذهنية العامة من مقدرة التفوّق على نفسها، وهي مقدرة لا تزال إلى الآن في حدودها الدنيا .

وجهه الحقيقي

بقلم: عكيفا إلدار

يوم الاحد، عندما كان وزير الدفاع شاؤول موفاز، من مؤيدي خطة فك الارتباط، يتصبّب عرقًا في جلسة الحكومة، بدا أن رئيس الطاقم السياسي الامني لديه، عاموس جلعاد، مرتاح وراض. «جلعاد»، الذي كان رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) بين السنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١ ومنسق شؤون المناطق [الأراضي الفلسطينية المحتلة] في السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣ ، له نصيب وافر في قرار رئيس الوزراء، اريئيل شارون، التوجه الى خطوات من طرف واحد. وهو الذي وفر لسلف شارون، ايهود باراك، الغطاء المهني لنظرية «لا شريك فلسطينيًا» ، والتي مؤداها: باراك عرض على ياسر عرفات عرضا سخيا، ولما رفضه هذا الأخير انكشف وجهه الحقيقي ـ ارهابي يسعى الى ابادة اسرائيل.

هذه النظرية ـ التي حظيت في أسرة الاستخبارات باللقب المعروف «المفهوم» ـ يؤمن بها اليوم معظم الاسرائيليين ولها متعاطفون كثيرون في الخارج أيضا. وكان من السهل استيعابها في ارض مخضبة بدماء ضحايا الانتفاضة. موفاز، بداية كرئيس اركان وبعد ذلك كوزير دفاع، وموشيه يعلون، بداية كنائب موفاز وبعد ذلك كوريث له، تبنيا «المفهوم»

ونشراه على نطاق واسع. وسياسيون من اليمين ومن اليسار يقبلونه ومثلهم ايضا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية اليوم، اللواء اهارون زئيفي (فركش).

تمييزات كتلك التي عرضها «جلعاد» يوم الاحد، في مكتبه في «الكرياه» في تل ابيب، استقبلت بالترحاب في مكتب رئيس الوزراء. «عرفات سعى الى ان يؤدي اوسلو الى تحقيق استراتيجيته في أن اسرائيل ليس لها حق في الوجود»، يقول الشخص الذي وقف على رأس وحدة الأبحاث في فترة منازعة وانهيار اتفاق اوسلو. «عرفات هو خطر فظيع. لا شيء يوهن يديه طالما بقي حيّاً. اذا ما عالجوه بشكل غير سليم، فانه سيخلف لنا تراثا لن يتجرأ أحد على تغييره».

بفضل الدور الذي أداه وقدرته على الاقناع، فان مفهوم جلعاد تسلل الى كل بيت في اسرائيل. ولكن خلف ابواب بعض المنازل، بما فيها منازل كبار المسؤولين في أذرع الاستخبارات، يجري طوال الوقت الهمس بتقديرات مغايرة بل وحتى معاكسة. عاموس ملكا، الذي كان رئيس شعبة الاستخبارات من منتصف ١٩٩٨ وحتى نهاية ٢٠٠١ وكان المسؤول المباشر عن «جلعاد»، هو واحد من هؤلاء. روايته مغايرة لرواية «جلعاد». وهو ينضم بذلك الى اللواء (احتياط) عامي أيالون، الذي كان رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) حتى اشهر معدودة قبل الانتفاضة، وإلى المستشرق ماتي شتاينبرغ - حتى ما قبل عام مستشار خاص لرئيس «الشاباك» للشؤون الفلسطينية - والعقيد (احتياط) افرايم لافي، الذي كان مرؤوسا مباشرا لجلعاد ومسؤولا عن الساحة الفلسطينية في وحدة الأبحاث.

مسار العنف

يفصّل «ملكا» تقدير الوضع الذي عرضه في عهده بصفته «المقدر الوطني» على قيادة هيئة الاركان والقيادة السياسية، وبين الحين والآخر ينظر الى الاوراق ويشدد على ان كل كلمة تخرج من فمه واردة في تقديرات الوضع لوحدة الأبحاث وفي المحادثات مع مستويات عملها.

«الفرضية كانت ان عرفات يفضل مسيرة سياسية، وانه سيبذل كل شيء كي يستنفدها

وفقط حين يصل الى طريق مسدود في هذه المسيرة سيتوجه الى مسار العنف. ولكن هذا العنف يرمي الى الخروج من الطريق المسدود، تحريك ضغط دولي والحصول على ميل اضافي («إكسترا مايل»). وكانت هذه هي الفرضية التي وجدتها حين وصلت الى المنصب. ولدى التقدم في الطريق تمكنت من تثبيتها بنفسي ونقلها الى المسؤولين. والمثال الكلاسيكي هو أحداث النفق ـ خطوة مبادرة من العنف ترمي، من ناحية عرفات، الى إحداث احساس بالالحاح. اذا ما فحصت ماذا حصل بعد كل خطوة عنف له ستجد انه في كل مرة تقريبا حقق انجازا معينا».

«البرهان الافضل على ان عرفات يتبنى المسيرة السياسية، يقول ملكا، حصلنا عليه في أيار ١٩٩٩، قبيل هذا التاريخ (التاريخ الغائي الأصلي لاتفاق الحل الدائم، ع. إ) انهمكت كل الدولة بالأزمة الهائلة التي كان ينتظر وقوعها ترتبًا على إعلان قيام دولة فلسطينية من جانب واحد. نحن في «أمان» قدرنا بأنه لن يحصل شيء في أيار ١٩٩٩ وان عرفات سينتظر الانتخابات في اسرائيل، وتشكيل حكومة جديدة وبلورة السياسة». ويقرأ ملكا من تسجيلاته في اذار ٢٠٠٠: «بقدر ما يقدر عرفات بأن مسار المحادثات السياسية غير قادر على نقله نحو ذات الهدف (دولة فلسطينية) في العام ٢٠٠٠، فان عرفات كفيل باتخاذ خطوات من طرف واحد. واذ يفهم بأن التقدم ليس في نطاق الممكن، من شأن الازمة ان تتطور لدرجة السير في طريق الكفاح المسلح. الاستنتاج: دون حركة في المسيرة السياسية، توفّر لعرفات الاحساس بتقدم حقيقي، فان المواجهة هي في حالة احتمال عال».

أي «تقدم حقيقي» كان سيمنع المواجهة؟. «جلعاد» يصرّ على ان عرفات لم يتخلَ ابدا عن رؤيا تحقيق حق العودة، من أجل تقصير الطريق الى النصر الديمغرافي على اسرائيل. رئيس شعبة الاستخبارات الحالي، زئيفي (فركش) ورئيس الموساد السابق، افرايم هليفي، يحتفظان هما أيضا برأي مشابه: عرفات لم يسلم بوجود دولة يهودية ولم يتنازل عن الكفاح لتصفيتها.

اما «ملكا» فيصرّ على ان ليس لروايتهما دعما في أية وثيقة بحثية. «افترضنا انه يمكن الوصول الى اتفاق مع عرفات في الظروف التالية: دولة فلسطينية تكون القدس الشرقية عاصمتها، سيادة في الحرم، ٩٧ في المئة من الضفة زائد تبادل اراض بنسبة ١ الى ١ فيما

يتعلق بالاراضي المتبقية، صيغة ما تتضمن اعترافًا بمسؤولية اسرائيل عن مشكلة اللاجئين واستعدادًا لقبول ٢٠ ـ ٣٠ الف لاجئ. وطول الطريق. . شعبة الاستخبارات قدرت بأنه ملزم بالحصول على قول معين في أن لا يعرض كمتنازل عنه، ولكن سيكون مستعدا للاكتفاء بتطبيق محدود جدا».

أزمة حق العودة

وقفت امكانية الاعلان من طرف واحد عن دولة في ايلول ٢٠٠٠ وخطر التدهور الى مواجهة عنيفة في مركز النقاش الذي جرى في ايار ٢٠٠٠، في «مديرية السلام». وجرى النقاش في ظل تهديد علني من باراك بأن رد اسرائيل سيكون خطيرا الدرجة احتلال مناطق. وشارك في النقاش رئيس المديرية، د. عوديد عيران، منسق المناطق، اللواء مندي اور، العقيد شاؤول اريئيلي، ماتي شتاينبرغ ومندوبون عن شعبة الاستخبارات ـ أبحاث.

اور وشتاينبرغ توقعا ان تتدهور الازمة الى رد فعل عنيف من جانب الشارع الفلسطيني. واضاف شتاينبرغ بأن اجتياحا اسرائيليا للمناطق من شأنه ان يجرف ايضا عرب اسرائيل. وبالذات رجال شعبة الاستخبارات، مندوبو «جلعاد»، تحفظوا من التوقعات القاتمة وقدروا بأن الرد سيكون منحصرًا في المستوي الاعلامي، القانوني والدبلوماسي. وحسب شهادة ثلاثة المشاركين في النقاش، فإن أيًا من رجال شعبة الاستخبارات لم يدعِ بأن عرفات يستعد لتفجير المسيرة السياسية والعودة الى الخيار العسكري.

وبعد بضعة اسابيع، في ١٥ حزيران، قبل خروجه الى كامب ديفيد، استدعى باراك بحثا مع مجموعة من رجال الجيش والمستشارين. ويتذكر «جلعاد» قائلا: «كانت هذه احدى المناقشات الاكثر اثارة للانفعال والاكثر أهمية التي اشارك فيها في اي وقت من الاوقات. حذرت باراك من ان عرفات لن يتنازل عن تحقيق رؤياه بواسطة حق العودة». وحسب شهادة بعض المشاركين في النقاش، فان كل المتحدثين وافقوا على انه اذا لم يحصل عرفات على ما توقع تحقيقه، فانه سيتوجه الى عنف محدود. ولا يتذكر أحد انه قيل في النقاش ان عرفات يسعى الى تصفية اسرائيل بواسطة الديمغرافيا. لم يجر الحديث ايضا عن امكانية ان يهجر الفلسطينيون المسيرة السلمية لصالح كفاح مسلح شامل. لم يدع

أحد، ولا حتى «جلعاد» نفسه، بان توقعات عرفات تتضمن موافقة اسرائيلية على استيعاب ٣٠٠ ـ ٤٠٠ الف لاجيء في اطار حق العودة.

وإن تأكيدًا على ان شعبة الاستخبارات ـ أبحاث لم تقدر بأن عرفات توقع عودة هائلة للاجئين يمكن ايجادها في وثيقة صاغها فريق المعلومات في وحدة الأبحاث، التي كان يترأسها «جلعاد». وتحلل الوثيقة ورقة موقف وضعها في حزيران ١٩٩٩ د. أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف والمسؤول عن ملف اللاجئين والنازحين. وجاء في الوثيقة «انه عند الحديث عن الحلول المحتملة لمشكلة اللاجئين يعرض عبد الرحمن موقفا متصلبا وشموليا، حتى في القيادة الفلسطينية فهموا انه ليس واقعيا. كما أن اصحاب الموقف المتطرف في المسألة، بمن فيهم عرفات، تبنوا موقفا بانه اذا ما اعترفت اسرائيل بشكل مبدئي بحق العودة، فان تطبيقه من شأنه أنْ يكون جزئيا ومحدودا».

في محاضرة القاها في جامعة برينستون في آذار ٢٠٠٢، والتي لم ينشر مضمونها حتى الان، ادعى شتاينبرغ ان مؤتمر كامب ديفيد فشل بسبب الخلاف على الحرم وليس بسبب مسألة العودة، التي بالكاد بحثت في القمة. وحسب اقواله، فان الخلاف على العودة ولد في نظرة ثانية في اسرائيل، من اجل خلق اجماع وطني داخلي. هذا ادعاء يتماشى مع ادعاء يوسي غينوسار، الذي شارك في القمة. ففي مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» قبل وفاته ادعى بأن الرواية التي تقول ان المؤتمر فشل بسبب حق العودة ترمي الى تبرير فشله وكانت «حملة كاذبة، ساهمت في زرع اليأس في المجتمع الاسرائيلي والحقت ضررا بالمسيرة التي ستجري في المستقبل».

في مؤتمر لمركز بيريس للسلام، عقد في ربيع السنة الماضية، حلل افرايم لافي، الذي رافق عن قرب المفاوضات على التسوية الدائمة، اسباب فشل المؤتمر. فقد قال بان ليس هناك ولم يكن هناك اساس للافتراض بأن عرفات، او اي زعيم فلسطيني آخر، سيخرج عن القرارات الملزمة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في العام ١٩٨٨: اقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، عاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين.

ومع ذلك، فقد شدد لافي على انه منذ اوسلو كانت القيادة الفلسطينية على علم في أنه ليس هناك أي امل في ان توافق اسرائيل على قبول عنصر حق العودة وتحقيقه. وهي تكتفي

بالاعتراف المبدئي بحق العودة وبالظلم التاريخي، مع الاستعداد لتطبيق محدود يكون متفقا عليه مع اسرائيل.

قبل عدة اسابيع من كامب ديفيد، استعرض «ملكا» امام المجلس الوزاري المصغر مواقف عرفات. «قلت ان لا امل في ان يكتفي بـ ٩٠ في المئة من المناطق ولا حتى ب ٩٣ في المئة. فهو ليس تاجر عقارات وهو لن يتوقف في منتصف الطريق. باراك قال: «انت تقول لي اني اذا عرضت عليه ٩٠ في المئة فانه لن يأخذ؟ انا لا اقبل تقديرك». قلت له انه بالفعل لا امل في ان يأخذ. حاييم رامون قال: «انت تريد ان تقول لي اننا اذا عرضنا عليه ٧٧ في المئة وتعهدنا له بعد ٢٠ سنة بـ ١٠ في المئة اخرى وكذا ٢٠ في المئة اخرى لنتوقف في النهاية عند ٩٠ في المئة، فانه لن يوافق على ذلك؟». قلت لهم ان الفارق بيني وبينهم هو انهم يتحدثون انطلاقا من الامل، وانا احاول تحييد املي لأعطي تقديرا مهنيا. ولكن باراك رأى نفسه كمقدر لا يحتاج الى التقدير الاستخباري، لانه هو استخباري بحد ذاته، واعتقد انه اكثر ذكاء. بعد ذلك كان من المريح له ان يشرح فشله من خلال وصف مزيف للواقع».

لماذا بدأ الارهاب

في كتابه الجديد «جبهة بدون خلفية» كتب شلومو بن عامي، الذي كان وزيرا للخارجية ورئيس فريق المفاوضات مع الفلسطينيين في حكومة باراك، انه فوراً بعد المؤتمر التقطت «مصادر استخبارية» نغمات من رام الله شجعت «على استئناف المسيرة من أجل استنفاد كامل لآمال التسوية». وحسب شهادته، فقد كان باراك شريكا في حينه في المساعي لتحقيق انطلاقة على هذا الدرب. كيف يستوي الامر مع الرواية التي تقضي بأنه في كامب ديفيد «انكشف الوجه الحقيقي لعرفات»؟ لماذا واصل رئيس الوزراء ووزير خارجيته اضاعة وقتهما في المفاوضات؟ «ملكا» يصر على انه حتى بعد ان أخلت محادثات السلام مكانها للمواجهة، فان شعبة الاستخبارات لم تغير تقديراتها. فوحدات الأبحاث في جهاز الأمن العام (الشاباك)، الموساد، وزارة الخارجية ومنسق الحكومة في المناطق ايضا، لم تتبن النظرية التي تقول ان قمة كامب ديفيد كشفت «مؤامرة اوسلو».

فرضية العمل الرسمية لشعبة الاستخبارات في حينه تمسكت بالمقاربة القاضية بأن

عرفات يواصل النظر الى الارهاب كسلاح استراتيجي، يمكنه ان يقلص الفجوة مع اسرائيل. ولكن رئيس شعبة الاستخبارات الحالي زئيفي، وزير الدفاع موفاز ورئيس الاركان يعلون تبنوا النهج القائل ان لا صلة بين وضع المسيرة السلمية والارهاب. وحسب جلعاد «فان عرفات مخلص لطريقه في أن الارهاب يمكنه ان يحطمنا وهو لن يسمح لاجهزة الامن بمعالجة الارهاب طالما بقي مفهومه السياسي (فلسطين الكاملة) ساري المفعول».

ويعتقد «جلعاد» ان الهدوء الذي تحقق منذ ١٩٩٣ وحتى بداية الانتفاضة مرتبط باغتيال الاخوين عادل وعماد عوض الله والمعلومات التي عثر عليها في ارشيف حماس، الذي كان في حوزتهما. واقواله لا تستوي مع معطيات «الارهاب»، التي تشير الى ان الهبوط في العمليات بدأ منذ منتصف ١٩٩٦ (منذ ١٩٩٦ وحتى ايلول ٢٠٠٠ كان هناك فقط ٤٥ قتيلا اسرائيلياً، مقابل نحو ١٠٠٠ منذ بداية الانتفاضة وحتى اليوم). عامي أيالون، بالمقابل، يعتقد انه عندما كان يلوح تقدم في المجال السياسي، فان السلطة تسكت حماس. ويدعي ايالون بأن المواد التي وجدت في ارشيف عوض الله تعزز التقدير بان التقدم في المجال السياسي يؤدي الى ان تعمل السلطة الفلسطينية ضد حماس وإلى أن تضيق عليها خطاها. شتاينبرغ، الذي كان مستشاره، يعزز اقواله. فقد قال في برينستون ان «استعداد القيادة الفلسطينية للصدام مع المعارضة الداخلية كان منوطا بعامل مركزي واحد: التقدم في تطبيق الاتفاقات الانتقالية، او، على الأقل، توقع سياسي بالتقدم».

وشرح شتاينبرغ بأنه رغم انه لم يسبق الانتفاضة تخطيط وتحضير فلسطيني لا على المستوى العالي ولا على المستوى اللوائي، «فمن اللحظة التي اندلعت، كان لعرفات ولمعظم الفلسطينيين مصلحة في تفاقم الازمة، على افتراض ان الامر سيعطي ثمارا سياسية، مثل التدخل الدولي». ويضيف ملكا بأنه مع اندلاع المواجهة اعتقد عرفات «بأنه يسير نحو شيء محدود اكثر بكثير، سيحدث هزة... بعد يومين ـ ثلاثة ايام لم يكن بوسع عرفات السير ضد الشارع».

وكلاهما يتشارك في الادعاء بأن القيادة الامنية الاسرائيلية ساهمت في اشعال النار. ملكا يروي انه بعد نحو شهر من بداية الانتفاضة، حين سافر الى حي غيلو في القدس، سأل يوسي كوبرفاسر، في حينه ضابط الاستخبارات في قيادة المنطقة الوسطى واليوم

رئيس وحدة الأبحاث، كم رصاصة ٥٦ر٥ ملم اطلقت القيادة الوسطى في هذا الشهر. «كوبر فاسر عاد اليّ مع رقم ٨٥٠ الف رصاصة. اما معطياتي فكانت مليون و ٣٠٠ الف رصاصة في الضفة وفي غزة. هذه معطيات استراتيجية تقول ان جنودنا يطلقون ويطلقون ويطلقون النار. سألت: هل هذا ما قصدتم باستعداداتكم؟ فأجاب بالنفي. قلت: اذن المعنى هو اننا نصمم مستوى اللهيب. طرحت المسألة في المداولات في قيادة هيئة الاركان، ولكن موفاز سار نحو المقطع القتالي من اليوم الاول من المواجهة وعلى طول الطريق».

ملكا مقتنع اليوم ايضا بأنه اذا اقترحت اسرائيل على عرفات دولة في ٩٧ في المئة من المناطق عاصمتها القدس، تبادل اراض، واعادة ٢٠ ـ ٣٠ الف لاجيء ـ فانه سيوقع على الاتفاق وعلى الامر بوضع السلاح جانبًا.

(«هآرتس»، ١١/٦/٢٠٠٤)

استنساخ بنظرة ثانية

بقلم: عاموس ملكا

نعم، أنا أيضا دهشت لقراءة العنوان «ملكا: اللواء عاموس جلعاد زيّف تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) عن أسباب الانتفاضة». لم أتهمه قط بأنه زيف تقديرات استخبارية زمن تقديمها. كل مرؤوس لي يفعل ذلك كان سيُعزل فورا. لا يعني ذلك ان ليست لي اعتراضات مهنية وأسلوبية على «جلعاد»، وتقديراته واستغاثاته. من رآنا كلانا نفسر الحرب في العراق لا بدّ أنه رأى الفروق في الاسلوب وفي الجوهر. ولكن خلافات الرأي وفروق التقدير مقبولة بل ومباركة في اطار التعددية البحثية ولا يجب الاحتجاج على ذلك.

نعم، عندما سمعت من عكيفا الدار ان «جلعاد» يزعم اليوم انه كان متيقنا منذ البداية ان عرفات لا يتجه الى استنفاد العملية السياسية بل الى تأبيد النزاع والقضاء على اسرائيل حسب نظرية المراحل، وان هذا كان تقدير الاستخبارات الذي عُرض على المستوى السياسي على امتداد الطريق، أجبت ان هذا لم يكن تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية ـ الأبحاث، ومن يزعم كذلك اليوم يحاول إعادة كتابة التاريخ لملاءمته ومواقفه السياسية

الحالية.

كل وثيقة تقدير سياسية مرّت من تحت يد «جلعاد» كثيرة التدقيق، وقد حرّر وغيّر وأحيانا كتب بنفسه من خلال تأكيده ان كل وثيقة إنما تعبر عن موقف الوحدة، وتلزمها وتشكل شهادة تاريخية على موقفها. لهذا، اذا كان يزعم «جلعاد» اليوم ان تقديرات «أمان» تحدثت عن استراتيجية تحقيق نظرية المراحل فعليه ان يؤسس أقواله على وثائق «أمان» - أبحاث، أو ان يقول ان احدى يديه وقعت على الوثيقة أ والاخرى نقلت أفكارا مناقضة.

هل حذرت «أمان» من ان وجهة عرفات هي نحو القضاء على اسرائيل حسب نظرية المراحل؟ تحدثت كل تقديرات «أمان» عن ان عرفات معني باستنفاد المسار السياسي للوصول الى تسوية دائمة في دولتين، وأن مجال مرونته ضيق جدا (دولة على مئة في المئة من الارض مع اصلاحات طفيفة وتبادل اراض، عاصمتها القدس الشرقية مشتملة على الحرم الشريف (جبل الهيكل)، تعنت في الاعلان فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين ومرونة في التطبيق، مرونة في مركبات الأمن التي لا تستدعي التنازل عن الارض)، اذا ما استجيبت مطالبه فسيوقع، واذا لم تُستجب، فسيتجه في نهاية ٢٠٠٠ نحو مسار أزماتي لاستعمال الضغط الداخلي والدولي على اسرائيل، لتليين مواقفها، كما سبق أن فعل في الماضي.

عرضت هذه التقديرات في عشرات المباحثات السياسية، وكتبت في مئات الوثائق التي نقلت الى القباطنة. عملت حكومة «باراك» بحسبها بل وبالغت أكثر من ذلك في تقديرها لمرونة عرفات. وحتى بعد بدء الانتفاضة استمرت «أمان» - أبحاث تقدّر ان وجهة عرفات هي نحو استنفاد مسار سياسي. وقد بثت وسائل الاعلام ان عاموس جلعاد زعم في مؤتمر هرتسليا، في كانون الاول ٢٠٠٠، بعد اندلاع الانتفاضة وعشية قمة طابا، ان عرفات يستعمل العنف أداة مساعدة للسياسة وانه لا يزال يفضل الحل السياسي وانه سيعزف عن العنف اذا ما أحرز غاياته باتفاق مع اسرائيل. وهذا ما زعمه «جلعاد» قبل اسبوع من ذلك في مكان آخر: «يركز عرفات جهدًا للوصول الى اتفاق سياسي لا لتقديس نضال مسلح من أجل النضال المسلح».

هل يشهد نجاح «أمان» في التحذير من اندلاع أزمة ايلول ٢٠٠٠ بالضرورة على ان

ذلك كان جزءاً من مؤامرة للقضاء على اسرائيل؟ هراء تام! لقد نجحنا منذ بداية العام ١٩٩٩ في أن ندرك ان هناك خطر مواجهة كنتيجة لتسلسل الأحداث لا كعملية مخطط لها. أكدنا مرارا وتكرارا ان التوجه للعنف سيكون خطوة أخيرة بعد طريق سياسية مسدودة وسيكون هدفه العودة الى مسار سياسي في موقف أفضل.

هل يمكن القول بيقين ان عرفات أشعل النار في أيلول ٢٠٠٠؟ لا توجد على ذلك شهادة قاطعة. الأكثر احتمالا هو أن النار اندلعت من الأسفل، ولكن لا ينبغي تبرئته من المسؤولية عن صياغة الواقع الذي جرّ الى الاشتعال وفي الأساس عن انه بعد ان أشعلت النار حاول جعلها أداة استراتيجية. وزاعمو مسؤوليته عن الواقع الارهابي يرتكبون خطأً فظيعا.

ما الذي تسبب في أن الانتفاضة كانت في بدايتها أداة مساندة للسياسة ثم أصبحت سياسة في حد ذاتها؟ في بدايتها، رآها عرفات أداة لاحراز «ميل إضافي» («إكسترا مايل») فيما يتعلق بصفقة كامب ديفيد. عندما لم يحسن اختطاف نصف «الميل» الذي وضع في طابا فوّت فرصة اخرى، ليس من الضرورة ان ترجع في أيامه، بل وصاغ بيديه استمرار النضال. وجد عرفات نفسه في شباط ٢٠٠١ مع بوش وشارون ـ وكلاهما لم يرقص الرقصة التي كان معتاداً عليها. لم يضع شارون على طاولة المفاوضات رزمة مشابهة لرزمة باراك، وبوش لا يمد يده لمؤيدي ارهاب مثل عرفات، ولا يستطيع عرفات إخماد النار بانجاز جزئي يعبّر عن تراجع عن رزمة كامب ديفيد. هكذا تراجعت سياسة «الميل الإضافي» وجاء الارهاب كسياسة.

هنا تطورت موضة الـ«مؤامرة». من الشرعي تفسير الواقع على هذا النحو، ولكن مع انعدام المادة الاستخبارية الواضحة ليس شرعيا الحديث عن تقدير مدروس. الى ذلك تطرقت عندما قلت في حديثي الى عكيفا الدار ان «جلعاد» ومسؤولين كبارا آخرين بدأوا يزعمون «انه حتى لو كان عرفات تلقى كل ما طلب لما كان وقع...» ـ وهي جملة شعبية جدا في تلك الايام لكنها غير مؤسسة. لم أعبر عن هذا الخط، لانه غير مسنود بالمعلومات الاستخبارية، ولكن هذه الموضة وجدت لها موطىء قدم في أوساط القباطنة. لم يكن هنا مكان للصراخ، لان أطياف التصورات جميعها عُرضت، ولم يبرهن على واحد منها

برهانا قاطعا والقبطان اختار الأكثر راحة له. نعم، كانت أفضلية «للخطباء الذين يثيرون إنطباع المستمعين».

هل كان عرفات سيوقع اليوم على اتفاق مع اسرائيل؟. اذا ما تلقى ما لم يتلقاه في كامب ديفيد فسيوقع، وسيقف على «جبل الهيكل» ويعلن عن انتصار النضال وعدالته. لا احتمال بأن نرى ذلك في السنوات القريبة! لن توضع رزمة كامب ديفيد على الطاولة قبل ان يخبو النزاع العنيف. لن يتوقف النزاع العنيف لأن اسرائيل تطالب وبحق بمسار تدرجي، الأمن في بدايته، بينما يطالب الفلسطينيون، وبحق من ناحيتهم، بمسار مواز يمكنهم من عرض انجازات لقاء محاربة عناصر الارهاب ـ وهذه معادلة لا حل لها!.

هل سيعني اختفاء عرفات اقتراب الاتفاق الدائم؟. نعم ولا! نعم ـ لأن الجيل القادم من الزعماء الفلسطينيين يفهم من جانبه منذ اليوم انه من دون مرونة معينة، وفي الأساس في قضية اللاجئين، فإن الوضع الحالي لأبناء شعبهم سيكرّس. ولا ـ لأن من يتوقع مرونة بعيدة المدى سيخيب أمله، ستكون المرونة في الهوامش لا في الجوهر. زيادة على ذلك، ستحتاج القيادة الجديدة الى عدد من السنوات لترسخ نفسها، ولتحييد المعارضة، ولبناء الثقة الى ان تشعر بما يكفي من الثقة لتسوية تاريخية. حتى ذلك الوقت بمقدور مسارات موازية فقط صوغ خفض تدريجي لارتفاع ألسنة اللهب.

(«يديعوت أحرونوت»، ٢٠٠٤/٦/٣٠)

مفهوم بلا أساس

بقلم: يؤاف شتيرن

الجدل حول ما إذا كان رئيس الطاقم السياسي ـ الأمني في وزارة الدفاع، اللواء (احتياط) عاموس جلعاد، قد زيّف تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) بصدد نوايا الفلسطينيين عشية الانتفاضة، احتد في نهاية الاسبوع بصورة متزايدة. «جلعاد»، الذي كان رئيسا لوحدة الابحاث في (أمان)، اعتبر في مقابلة مع موقع «واينت»، اتهامات رئيس شعبة الاستخبارات سابقا، عاموس ملكا، في «هآرتس»، «ادعاءات فارغة». وعبر عن استغرابه من ان «ملكا» الذي كان مسؤولا عنه في الفترة المذكورة قد التزم الصمت لمدة اربع سنوات. «جلعاد» عبّر ايضا عن استعداده لاجراء تحقيق في هذا الصدد. ولكن «ملكا» عاد وقال لعكيفا الدار: «لم تكن تقديرات استخبارية بأن توجه عرفات للمفاوضات كان مؤامرة. واذا كان جلعاد قد ادعى أمس ان موقف (أمان) حتى طابا كان انه لا يوجد شريك للتسوية، فانه بذلك يُزيف الواقع».

الى هذا الجدل وإلى مطلب التحقيق في القضية، تنضم الآن شخصية مركزية اخرى، العقيد (احتياط) افرايم لافي، الذي كان رئيس الساحة الفلسطينية في وحدة الابحاث في

فترة وجود «ملكا» و«جلعاد» في منصبيهما السابقين في (أمان). «استطيع ان أقرر بصورة قاطعةٌ، يقول لافي، انه لم يكن أساس مكتوب في وحدة الأبحاث للمفهوم السائد اليوم». وبموجب أقواله «فان الوضع اليوم يشبه اخفاق يوم الغفران، من حيث عملية تكريس المفهوم بأن عرفات ليس معنيا إلا بإبادة اسرائيل من خلال حق العودة. هذا المفهوم الذي لا يوجد له أساس داعم في التقديرات الرسمية وتحول الى نموذج منذ ذلك الحين».

«لافي» هو مستشرق ورجل استخبارات قديم عكف لسنوات طويلة على متابعة الشأن الفلسطيني وكان مستشارا لشؤون العرب في الادارة المدنية في المناطق. كما تابع عن كثب في منصبه في وحدة الأبحاث كل مراحل المفاوضات حول التسوية الدائمة وبلور تقديرات الاستخبارات بصدد العملية السياسية وتابع عن قرب انهيارها واندلاع الانتفاضة. واليوم يقوم باعداد رسالة دكتوراة في جامعة تل ابيب حول المجتمع الفلسطيني. وهو يتمتع بسمعة ضابط مهني ونزيه. قراره بكسر حاجز الصمت وعدم اجراء المقابلات تغير الآن بعد ان شاهد إحتدام الجدل وشعر ان عليه «ان يدافع عن اسمه الطيب ومصداقية (أمان)». «جلعاد» لم يكن مستعدا للرد على اقوال مرؤوسه بصورة مقتضبة وأبدى استعداده لفعل ذلك والتطرق إلى القضية برمتها في اطار مقابلة شاملة.

بين التسوية والازمة

المسألة الخلافية حسب ادعاء لافي «جوهرية جدا: في السنوات الثلاث الأخيرة تكرس عندنا مفهوم ان عرفات رفض الاقتراحات السخية التي أعطتها له اسرائيل في المفاوضات وتوجه للحرب التي خطط لها كجزء من خطة انكشفت في كامب ديفيد وفي الانتفاضة، ساعيا للتغلب على اسرائيل من خلال حق العودة والتفوق الديمغرافي واقامة فلسطين الكاملة. على أساس هذا المفهوم تبلورت سياسة اسرائيل اليوم في مواجهة الفلسطينيين، حيث كانت نتيجتها العامة الوصول الى طريق مسدود أمنيا وسياسيا».

«السؤال»، حسب رأيه «هو: هل يرتكز هذا المفهوم على أساس موثوق ودقيق؟». وهو يجيب «بمقدوري أن أقرّ بصورة حاسمة أنه في التقديرات المكتوبة، الرسمية، لوحدة الأبحاث، وفقما تمت صياغتها طوال فترة خدمتي منذ صيف ١٩٩٨ وحتى شباط ٢٠٠٢،

لم يكن هناك أساس استخباري لهذا المفهوم السائد اليوم. وعمليًا لم تُكتب أوراق تقييم تعبر عن روح المفهوم القائم».

س: ماذا كان التقدير المهني الرسمي اذن؟

ج: التقديرات البحثية الاستخبارية أكدت بمثابرة في العام ٢٠٠٠، عشية كامب ديفيد وبعدها، الصورة المعقدة للاحتمالات مقابل الأخطار حيال التسوية مع الفلسطينيين. التقدير كان مركّبًا، متوازنًا وحذرًا. لم نتساجل بصورة إصرارية، وإنما أطلقنا على ذلك تسمية «بين التسوية والأزمة». وإلى جانب الاحتمالات ذكرنا ان عرفات والقيادة الفلسطينية يزمعون على استنفاد العملية السياسية للوصول الى حل الدولتين حسب الموقف السياسي الفلسطيني الثابت والمعروف الذي تم اتخاذه في م. ت. ف في العام ١٩٨٨: دولة في حدود حزيران ٦٧، بما في ذلك القدس العربية، على أساس قراري ٢٤٢ و٣٣٨ وحل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس القرار ١٩٤، أكدنا ان القضية الاقليمية هي القضية الجوهرية في نظر الفلسطينيين، أما حق العودة فهو ورقة مساومة مهمة في مواجهة اسرائيل. قلنا ايضا ان هامش المرونة في موضوع حق العودة سينكشف في اطار «هات وخذ»، وذلك فقط بعد أن تطرح عليهم «الرزمة» كلها مقابل الحصول على دولة فلسطينية قابلة للوجود على أساس خطوط حزيران ٦٧.

س: وماذا عن جانب المخاطر؟

ج: عن جانب المخاطر قلنا ان المجابهة العنيفة هي في نظر عرفات وسيلة مشروعة لدفع المصالح السياسية، كما فعل في أحداث النفق مثلا، ولذا سيحاول التوجه الى مسار أزماتي اذا لم يحصل على غاياته من خلال المفاوضات. معنى ذلك: إعلان من جانب واحد عن إقامة دولة وإدارة مواجهة محدودة ومراقبة. أضفنا أنه ثمة إمكانية معقولة بأن يستصعب عرفات السيطرة على حجم اللهيب، خصوصاً في ظل غياب إنجاز سياسي، وهذا ينطوي على احتمال بالتدهور والتصعيد.

س: وهذا ما استعد له جيش الدفاع الاسرائيلي؟

ج: اجل. وتم توجيه إنذار بامكانية وقوع مواجهة وحلّلنا طابعها المحتمل، الأمر الذي مكن الجيش من الاستعداد المطلوب.

س : ما هي الفوارق بين التحذير الذي صدر عن «أمان» للجيش الاسرائيلي وبين المفهوم؟

ج : صحيح أننا حذرنا من إمكانية مواجهة ، لكن لم نقل بتاتًا قبل المواجهة أمورًا حاسمة ، مثل أن عرفات غير راغب في تسوية على أساس دولتين وإنما في تصفية اسرائيل بواسطة الديمغرافيا ، أو أنه في كل حالة ستندلع مواجهة في أيلول أو في موعد آخر في نهاية سنة الحسم . وكذلك بعد اندلاع المواجهة لم نقل أشياء حاسمة مثل أن عرفات سيخرج إلى كفاح مسلح خطط له وبادر إليه من أجل تفعيل ضغط دولي على اسرائيل لكي توافق على حق العودة وعلى تطبيقه بشكل جارف تكون نتيجته النهائية تصفية دولة إسرائيل ، أو أن عرفات لم يرغب البتة في الوصول إلى تسوية . لقد كان تقديرنا حذرًا جدًا ، لأنه كان واضحًا أن تطور الأمور منوط كثيرًا بالسياسة الاسرائيلية أيضًا . وحسب رأيي فإنه بنظرة ثانية أيضًا كان هذا التقدير الرسمي صحيحًا جدًا .

إستمالة متبادلة

س : اذا كان الامر كذلك فأين المشكلة؟

ج : المشكلة خطيرة وصعبة ، وهي تكمن في الفجوات الناشئة في أحيان كثيرة بين التقييمات والتقديرات المدونة القائمة على استخبارات موثوقة المقدمة لمعاينة صناع القرار ، وبين التقديرات المطروحة على القائد في اطار لقاءات العمل . وهذه التقديرات الأخيرة تكون ، كما حدث في الحالة الفلسطينية ، مغايرة لما هو مكتوب وناتجة عن الانطباعات الشخصية فقط ولا أساس دقيق لها . وتتفاقم خطورة المشكلة في حالة قيام الضابط لفترة طويلة من الوقت بالتشديد ، خلال ظهوره أمام القائد ، على هذا الطراز من التقديرات ، التي هي ثمرة تحليلاته الشخصية ، بينما لا تحظى منشورات الوحدة المكتوبة سوى بتطرق هامشي ، إذا ما حظيت أصلا بأي تطرق . هذا يُحول الامر الى فشل حقيقي ، خصوصا ان الوزراء ليسوا مخولين بقراءة التقديرات المدونة في حين أن الذين يتلقون هذه التقديرات يبدو أنهم مقيدون بالوقت والمقدرة على التعمق فيها ، ولذا فإنهم يتأثرون بظهور ضابط الاستخبارات . وإذا أضفنا إلى ذلك ما قد يتمتع به هذا الضابط من أسلوب ظهور حاسم فإننا أمام خطر أن تحدث استمالة وربما تضليل حتى في عمل الاستخبارات . هذا

الخطر يتفاقم عندما يدور الحديث عن سيرورة مثابرة .

س : وهذا ما حدث مع عاموس جلعاد؟

ج : أنا لا أريد ذكر الأسماء ، وأعتقد أن الموضوع المطروح هو ماذا حصل .

س : ما هي النتيجة الممكنة لمثل هذه العملية؟

ج : النتيجة يمكن أن تكون حبلى بالكوارث : الاستناد إلى مفهوم خاطىء يضلل القائد عندما يتصدى لبلورة سياسته . هناك أيضًا خطر أن يكون المفهوم الخاطىء مناسبًا للمستوى السياسي من منطلق اعتباراته السياسية ، وعندها فإنه سيتبناه دون تردد . من هنا يمكن أن تكون الطريق قصيرة جدًا نحو تحول الأبحاث إلى أداة خدمة في يدي القائد لتسويغ سياسته أو لتأييدها .

س : وما السيء في هذا؟

ج : بداية ، إن العمل الدعائي من أي نوع لا يدخل في عداد وظائف وحدة الأبحاث بأي حال من الأحوال . صحيح أن الأمر يساعد الدعاية السياسية ، مثلا في شجب عرفات وعزله ، لكن هذا الأمر هو خرق فظ لغاية الوحدة يمس كثيرًا بمصداقيتها كهيئة مهنية وموضوعية . لقد آمنت حينها واعتقد ذلك الآن أيضًا أنه كان من الخطأ الاستجابة لطلب المستوى السياسي إعداد «كتاب أبيض» عن عرفات في إطار وحدة الأبحاث . ثانيًا ، من شأن ذلك أن يؤدي إلى عملية ديناميكية من الاستمالة المتبادلة بين ضابط الاستخبارات والقائد .

س : ألم تكن اشارات من المحادثات نفسها عززت مفهوم ان توجه عرفات والقيادة الفلسطينية ، في جوهر الامر ، ليس نحو الاتفاق؟

ج : في كل مراحل المفاوضات على التسوية الدائمة دلت تقديرات الأبحاث المكتوبة على ان هناك قاعدة معينة لاتفاق حسب شروط الموقف السياسي الفلسطيني . ولكن المفاوضات لم تصل الى الطور النهائي الذي يفترض ان يتخذ فيه قادة الطرفين قرارات حاسمة تاريخية في اطار «هات وخذ» . ولقد أوقفت - ولم تُفجر - بعد محادثات طابا في كانون الثاني ٢٠٠١ من دون ان تصل الى الاستنفاد . حسب تقديرات بحثنا ، طمحت القيادة الفلسطينية الى متابعة المحادثات من النقطة التي أوقفت عندها في طابا في أعقاب الانتخابات في اسرائيل .

على خلفية هذا يزعم لافي: «استنتاجي هو أن الرأي السائد اليوم، وكأن المفاوضات فشلت بسبب مطلب عرفات بالاعتراف بحق العودة وتحقيقه من خلال التمسك برؤيا «فلسطين الكاملة»، لا يستند الى معلومات استخبارية موثوقة ومفحوصة، وإن وحدة الأبحاث لم تشر اليها في تقديراتها المكتوبة. لا يستطيع أي واحد ان يُخرج من مجمل الحساب امكانية ان التقديرات الديمغرافية موجودة في رؤيا عرفات، وأبو مازن وآخرين، ولكن في مهنة الاستخبارات ما زلنا غير مؤهلين للنفاذ الى دماغ الجانب الآخر ولفحص الكلى والقلب. أدوات الفحص هي الموقف السياسي للخصم وتصرفه حيالنا على مدى الوقت».

فشل مهني

احدى نقاط الضعف في مزاعم نقاد نظرية «المفهوم» هي ان المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين قد اندلعت بعد فشل كامب ديفيد. عن ذلك يقول لافي: «لم تندلع المواجهة على النحو الذي قدرناه، كدخول من جانب عرفات الى مسار ازمة يشتمل على اعلان أحادي الجانب عن اقامة دولة وإدارة مواجهة محدودة مراقبة». ويضيف: «مثل الانتفاضة السابقة، هذه ايضا اندلعت من الأسفل نتيجة غضب متراكم. عرفات من ناحيته ركب عليها من اجل حاجاته السياسية».

س: وماذا كانت التقديرات عندما تواصلت المواجهة ولم يحرك عرفات ساكنًا لوقف «الارهاب»؟

ج: في الأشهر الاولى من الانتفاضة أكدت تقديرات وحدة الأبحاث ان عرفات ليس معنيا بفصم العرى نهائيا كما أنه ليس معنيًا بخطوات أحادية الجانب. وحتى أنه عشية محادثات طابا أشارت تقديرات الوحدة صراحة الى ان عرفات يرى احتمالا فعليا للتوصل الى تسوية دائمة تامة في فترة كلينتون وباراك، وانه معني بفحص ذلك فحصا جديا. من هنا فان المفهوم السائد اليوم، فيما يتعلق بالنية الوحيدة والمطلقة لعرفات ان ينشىء «فلسطين الكاملة»، وفيما يتعلق بتوجهه المخطط له والمدبر الى مواجهة شاملة، لم يجد تعبيرًا عنه في منشورات وحدة الأبحاث، وهو يناقض معلومات كثيرة وتقديرات مكتوبة للوحدة.

س: أنت لا تُقلل من دور عرفات في التصعيد؟

ج: واضح ان عرفات كزعيم يتحمل مسؤولية ثقيلة عن التصعيد، في الأساس لانه لم يُلق بثقل وزنه لوقف المواجهة في حين كان يستطيع فعل ذلك. ولهذا فان دمغه، في مرحلة معينة، كان عملا شرعيا وعادلا. ومع ذلك، ليس في كل هذا ما يحوّل الرأي، وكأن عرفات رفض مقترحات اسرائيل في المحادثات ودبر للمواجهة لتمسكه برؤيا فلسطين الكاملة، الى مقولة استخبارية مهنية والى حقيقة تاريخية. ولا يجب الزعم بالتأكيد ان هذا كان تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية في اثناء العام ٢٠٠٠.

س: يظهر من اقوالك واقوال «ملكا» انه يجب فحص المفهوم القائم لانه عديم الأساس الحقائقي؟

ج: المفهوم ليس كلمة فظة. يفترض ان يكون المفهوم المحور المركزي لكل تقدير استخباري، وكونه كذلك يلزم فحصه فحصا دائما. الشرك الأساسي هو في مسار خفي يصبح المفهوم فيه دوغما وفهما ثابتًا. وعندها تفسر معلومة حقة على نحو مخطوء يلائم المفهوم. لمضاءلة خطر ذلك يُطلب الفحص فحصا دائما عن مفعول الفروض الأساسية والمفهومية، وتشجيع النقد والشك. لهذا فانني أُلزم جدا بفحص مفعولية المفهوم القائم في الموضوع الفلسطيني. وإلا، فاننا قد نضطر الى مواجهة وضع يشبه إخفاق يوم الغفران، إذ تطورت منذ أواخر ١٩٧٢ مسيرة ترسيخ المفهوم وتحويله الى دوغمائي، وكانت النتيجة المأساوية آنذاك ان الاشارات الدالة المختلفة الى نوايا الحرب لدى الجانب الآخر رفضت أو فسرت على نحو لاءم المفهوم الثابت.

س: هل تشخص اليوم وضعا يشبه إخفاق يوم الغفران؟

ج: بصراحة نعم. في رأيي، بعد محادثات طابا تطورت عملية ترسيخ المفهوم الذي يقول ان عرفات ليس معنيا سوى بالتسبب بإبادة اسرائيل بواسطة حق العودة، ومنذ ذلك الحين أصبح نموذجًا. لم يكن لهذا المفهوم قط أي سند من التقديرات الرسمية بل إن هذه قد تصادمت معه وجها لوجه. يجب التفريق في هذه المسألة بين الاسلوب والجوهر: فإن بت وحسم ضابط الاستخبارات الذي ينطق طوال الوقت أمام الهيئة القيادية بالمفهوم، وكذلك في دوائر واسعة وفي الاعلام، لا يدلان من تلقاء نفسيهما على صحة توجهه.

كذلك فإن تحقق توجهه في الواقع لا يشهد أبدا على صحته، لانه منذ اللحظة التي تبنى فيها المستوي العسكري والسياسي في اسرائيل توجهه، فقد اصبح تقديرا يحقق نفسه، كون اسرائيل هي العامل القوي. لهذا السبب فان تصرف عرفات اليوم ايضا لا يستطيع ان يستعمل دليلا على سريان مفعول المفهوم. احيانا، بسبب مكانة وطابع ضابط الاستخبارات، تنطبق عليه القاعدة التي مهرها واحد من كبار علماء الاجتماع: اذا ما حدد اشخاص اوضاعا معينة انها واقعية، فان هذه الاوضاع تصبح واقعية في نتائجها.

س: لماذا توجد أهمية لفحص المفهوم بصورة تراجعية، بخاصة اليوم والواقع واضح وضوحا كافيا فيما يتعلق بعرفات وطابع النزاع؟

ج: اذا لم نواجه الموضوع ولم نصل الى استيضاح الحقائق، فسيتكرس الإخفاق المهني. اذا كان المفهوم انه «لا يوجد من يمكن الحديث اليه ولا ما يمكن الحديث فيه»، فإن حيّز المناورة الذي بقي للقيادة هو مجال الخطوات الأحادية الجانب، بما في ذلك انسحاب من المناطق تحت النار ومن دون مقابل سياسي. في رأيي التركيز على عرفات كـ«أساس المشكلة» هو الذي قاد الى توجه تبسيطي وتجاهل للسياق السياسي والاجتماعي المعقد للنزاع الاسرائيلي-الفلسطيني. كذلك، يوجد تخوف من ان تترسخ معايير عمل مرفوضة تؤدي إلى تعقير قدرة الاستخبارات على ان تقوم بمهامها وواجباتها كما هو مطلوب حيال أصحاب اتخاذ القرار السياسي.

س: هل عبرت عن رأيك فيما يتعلق بالمفهوم، منذ ان غادرت منصبك؟

ج: في السنة الأخيرة توجهت عددا من المرات كمواطن الى رئاسة «أمان» في هذه القضية على نحو مُعلل ومفصل، بهدف لفت انتباهها الى ضرورة فحص صحة المفهوم القائم وكذلك لمنع وضع ترسخ المعايير غير المهنية في عمل الاستخبارات. وكمن عمل مرشدًا في دورات استخبارية حول عبر الاستخبارات من حرب يوم الغفران، وكمن وقف على رأس الساحة الفلسطينية في وحدة الأبحاث، شعرت بواجب أعلى وضرورة مهنية لفعل ذلك.

(«هآرتس»، ١٣/ ٦/ ٢٠٠٤)

التقدير الخاطىء حقق نفسه

بقلم: داني روبنشتاين

في إطار الجدل الذي دار في «أمان» وخارجها حول قضية النظرية الاستخبارية، التي تتعلق بأسباب المواجهة مع الفلسطينيين، ورد اسم المستشرق ماتي شتاينبرغ، الذي كان حتى ما قبل سنة مستشارا خاصا لرئيس «الشاباك» للشؤون الفلسطينية.

«شتاينبرغ» يقول انه لا يستطيع ان يعطي شهادة في كل ما يتعلق بالمجريات الداخلية لإصدار التقديرات الاستخبارية، ولكن «بما أن اسمي قد ورد ذكره وتم اقتباس محاضرتي في برينستون في تحقيق «هآرتس» فإني راغب في التركيز على الجانب الجوهري من الخلاف».

س: ما رأيك في تقدير اللواء (احتياط) عاموس جلعاد بأن السلطة الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات، قد سعت الى اقامة دولة فلسطينية في كل البلاد بطريقة مرحلية من خلال تطبيق حق العودة الذي سيُفقد اسرائيل طابعها اليهودي؟

ج: من حيث الحقائق لا يوجد أساس يدعم هذه الرواية. لنفترض للحظة ان هذا ما كان يريده عرفات. لماذا كان بحاجة اذا لتبني العملية السياسية؟. إن اختياره للعملية السياسية كلفه ثمنا باهظا: في السنوات ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ بدأ يعبر الخطوط نحو تصادم دموي مع معارضيه. ولو كان يركز على الوسائل الديمغرافية لكان عليه اذا ان يتجنب

الدخول في عملية سياسية وانتظار قيام التكاثر الطبيعي بالمهمة والتسبب بقضاء اسرائيل على نفسها في هذه الحالة.

الافتراض بأن مجرد طلب الفلسطينيين البحث في حق العودة في اطار المفاوضات النهائية يعني حتمًا تصفية اسرائيل هو افتراض باطل. فليس من الممكن إخفاء مثل هذه القضية الحساسة وعدم دمجها في التسوية. ومن الممكن قول العكس والادعاء ان تجاهلها تحديدا هو الذي يحفظ طريق القضاء على دولة اسرائيل. في هذا السياق فإنني أميل إلى تصديق شهادة معارضي عرفات من حماس والجبهات اليسارية، الذين بانتقادهم له يدللون على المسافة الطويلة التي ابتعد بها عنهم.

س: وهل يوجد مثل هذا الخلاف اليوم بين عرفات ومعارضيه؟

ج: بالتأكيد. صحيح ان درجة كبيرة من التشابه قد تبلورت بين فتح وحماس في قضية الوسائل الكفاحية خلال الانتفاضة، أي العمليات الانتحارية. لكن لا يوجد لدى حماس شك ولو بسيط بأن عرفات وأتباعه يتشوقون للعودة الى الطريق السياسي فيما لو سنحت لهم الفرصة لذلك.

غالبية صامتة ومشلولة

س: ألم يُقرب التطرف فتح من مواقف حماس؟

ج: هناك فرق واضح بين التطرف الجوهري مثل تطرف حماس وبين عملية التطرف التي طرأت على فتح منذ المجابهة الحالية. تطرف فتح حدث مع وصول الأمور الى طريق مسدود. التطرف الجوهري يرفض أية تسوية مع إسرائيل ولا يرتبط بمواقف اسرائيل. مقابل ذلك فإن التيار القومي المركزي للفلسطينيين، برئاسة حركة فتح وعرفات، تبنى مبدأ دولتين لشعبين. لكن كلما اتضح لهم أن هذا التمييز البراغماتي لا يؤدي إلى نتائج حصل عندهم تطرف. إن عملية التطرف هذه تتغذى من الطريق السياسي المسدود.

س: ماذا يؤيد معظم الجمهور الفلسطيني اليوم، التطرف الجوهري أم التوجه البراغماتي؟.

ج: حسب الاستطلاعات في المناطق ما زالت اغلبية الجمهور الفلسطيني تؤيد الخط البراغماتي، حوالي ٨٠ بالمئة، شريطة أن ينوجد سياق سياسي لائق. كما ان الاستطلاعات

تظهر نسبة ثابتة (حوالي ٤٠ في المئة) من الفلسطينيين غير مؤيدة لا للتيار القومي ولا للتيار الأصولي، وانما تسودهم حالة إرباك وحيرة في الوسط. هذا الجمهور يؤيد أساسًا النهج البراغماتي ويرفض الأصولية، لكن حتى الآن ليس لديه برهان على أن البراغماتية قد أحرزت نتيجة. ولذا فإن هذه الشريحة الحاسمة تبقى صامتة ومشلولة. إنهم يدركون ان الصراع لا يدور على حقيقة اقامة الدولة الفلسطينية لأن ذلك أصبح مقبولا على العالم أجمع وكذلك على الأكثرية في إسرائيل. الصراع، من ناحية هؤلاء، هو حول قدرة هذه الدولة الفلسطينية على البقاء. بمعنى آخر وجود تواصل إقليمي، إقامة عاصمة في تخوم القدس وتحقيق السيادة الفلسطينية على الحرم. بالنسبة إلى الفلسطينيين فإن تحقيق سيادتهم على الحرم ليست قضية رمزية أو دينية فقط وانما ذات علاقة بالقدرة على البقاء، ذلك لأنه مركز الاهتمام والاجتذاب لمئات ملايين المسلمين ومركز سياحي وديني للحجيج.

س: وتجسيد حق العودة أليس عاملاً حيويًا لوجودهم في الدولة؟

ج: العودة هي قضية حساسة ذات علاقة بمكنونات النفس والهوية الجماعية الفلسطينية، لكنهم مدركون للمعارضة القائمة لذلك في أوساط الاسرائيليين كافة. التنازل عن العودة صعب جدًا، ولذلك يطلبون له ثمنا غاليًا. وتنازلهم في قضية العودة مشروط بمقدرتهم على إحراز مركبات متعلقة بقدرة الدولة على البقاء (المساحة، الحدود، القدس). هذه هي كل الصفقة في الواقع بيننا وبينهم.

س: في الاقتراحات المختلفة، من كامب ديفيد وحتى طابا، كانوا قريبين جداً من إحراز هذه الصفقة ولكنهم في نهاية الأمر رفضوا ولم يقوموا بأية مبادرة؟

ج: طريقة التفكير الفلسطينية تقول ما يلي: نحن على استعداد لاقامة دولة في الضفة وغزة على حوالي ٢٢ في المئة من اراضي الوطن الفلسطيني. موافقتنا على خطوط حزيران ١٩٦٧ هي تنازل صعب جدا بالنسبة لنا. هذه الخطوط حظيت بشرعية دولية في اتفاق مع مصر وفي مفاوضات مع سورية حسب قرار ٢٤٢ وأيضًا في اتفاق مع الأردن وفي الانسحاب من لبنان. الفلسطينيون يستغربون لماذا يطلب منهم ما لم يطلب من الدول العربية التي وقعت اتفاقات سلام مع إسرائيل، مثل الاعتراف بالطابع اليهودي لإسرائيل. توجههم هذا ترك أثره على طريقة إدارتهم للمفاوضات، لقد اعتقدوا ان عليهم ان يكونوا

سلبيين في المفاوضات وان لا يطرحوا تنازلات في القليل الذي تبقى لهم.

س: هل كانت هذه التقديرات مقبولة في الفترة السابقة لكامب ديفيد ٢٠٠٠؟

ج: أنا شخصيا اعتقدت انه في اللحظة التي قرر فيها إيهود باراك إدماج الانسحاب الثالث في التسوية الدائمة فإنه قد ألغى اتفاق اوسلو. وهكذا تم سد الطريق على وجود وسيلة ثالثة لنبقى أمام خيارين اثنين: إما إحراز تسوية وإما أن تتطور الأمور إلى الانفجار والمواجهة العنيفة. هذا التقدير كان عامًا ومقبولا على الجميع وقد ذكروا تاريخا متوقعًا لإندلاع المواجهة ـ ايلول ٢٠٠٠، حيث أنه يتزامن مع الموعد المؤجل لاعلان عرفات عن الدولة الفلسطينية.

ليس قرارا من الأعلى

س: هذا يعني ان عرفات خطط للانتفاضة الحالية وبادر اليها؟

ج: الانتفاضة لم تكن ثمرة قرار من الأعلى، وانما هي نتيجة لمزاج سيطر على الجمهور الفلسطيني. لقد ساد لدى الفلسطينيين شعور بالوصول الى طريق مسدود نتيجة لفشل كامب ديفيد. وضعهم الشخصي والاقتصادي والاجتماعي أخذ يتدهور والفساد تفشى، الأمر الذي خلق الظروف الملائمة للاشتعال. وذكاء القيادة في رأيي يتطلب منع التقاء هذه الظروف مع الشعلة التي أحدثت الانفجار.

س: هل طرح عاموس جلعاد في حزيران ٢٠٠٠، عشية كامب ديفيد، تقديرا بأن عرفات قد أزمع على استخدام حق العودة أو الديمغرافيا كوسيلة لتدمير اسرائيل؟

ج: لا، بحسب ما أذكر لم يكن هناك شيء من هذا القبيل. وقد كان هناك اجماع فيما بيننا على أن عدم التوصل للتسوية سيؤدي الى التصادم العنيف. في النقاش الذي يتحدثون عنه في ١٥ حزيران لم يكن هناك خلاف ملموس مع عاموس جلعاد، لانه لم يطرح التوجه الذي يدعي الآن انه طرحه، وهو ان عرفات يتجه نحو «التدمير الديمغرافي» لدولة اسرائيل. لم يجر الحديث أبدا عن الخيار بأن عرفات عاقد العزم على المطالبة بالعودة الشاملة للاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل كموقف نهائي، خلافا للموقف الابتدائي في المفاوضات. وقد شددت، من جهتي، على أن حيز مرونته في مسألة اللاجئين مشروط بمدى قدرته على إحراز دولة فلسطينية قابلة للوجود.

«موعد تبني هذا التقدير سواء كان قبل كامب ديفيد أو بعده، يقول شتاينبرغ، أقل أهمية في نظري من حقيقة كونه تقديرا خاطئا ولا أساس له» .

س: لماذا يعتبر من المهم عموما اذا كان هناك تقدير كهذا أم لا؟

س: هذا مهم لأنه منذ اللحظة التي تم فيها تبني توجه كهذا وأصبح مقبولا، حتى لو لم يكن له إسناد البتة، فقد أصبحت له أبعاد خطيرة للغاية على مجرى الانتفاضة إلى يومنا هذا. في ظروف مواجهة غير متناظرة تكون فيها اسرائيل هي الجانب الأقوى أضعافًا مضاعفة من الفلسطينيين، لدينا تأثير حاسم على سير الأمور. لذا فإن التقدير الخاطىء، من جانب الطرف الأقوى، يصوغ الواقع ويحقق ذاته. يدعي «جلعاد» أن البرهان على صحة التوجه الخاص به يكمن في مجرد تجسده، وهذا العنصر تكرر أيضًا في أقوال وزير الدفاع، شاؤول موفاز. وأنا أدعي أنه بذلك نشأت دائرة سحرية مضللة وخدّاعة. ومن يتبنى هذا التوجه يستنتج انه ليست هناك أية إمكانية لعملية الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وهذا يترك الفلسطينيين، فيما يشبه الاملاء، امام أحد خيارين: إما الاستسلام للاملاء الاسرائيلي وإما الاستمرار في الانتفاضة ضد هذا الاملاء وحتى الانتحار في مواجهته.

س: هل هذا هو ما يغذي استمرار الإنتفاضة؟

ج: الفلسطينيون استنتجوا مع استخدامنا المكثف للقوة ان ليس أمامهم ما يخسرونه، وهذه هي خلفية «المجتمع الانتحاري» الذي يضفي الشرعية على الانتحاريين، الذين يعتبرون رُسلا له. وقد قلص العمل العسكري الموسع الهامش السياسي وخلق واقعا ذا قومية مزدوجة ولا مخرج منه إلا من خلال الانسحاب أحادي الجانب بدون ثمن، وهذا يتلاءم بصورة متناقضة مع استراتيجية حماس.

وفي رأي «شتاينبرغ» فإن الطريق الوحيدة للتخلص مما آلت إليه الأوضاع، من ناحية اسرائيل، هي «أن نتفحص من جديد، بضوء نقدي، المفهوم المضلل والخاطىء الذي لا أساس له وأن نستبدله بمرساة مصطلحات أخرى تكون، في رأيي، متلائمة بصورة أفضل سواء مع الحقائق أو مع أبعادها» .

(«هآرتس»، ١٦/٦/٢٠٠٤)

هتلر أيضاً وعد بالهدوء

بقلم: يؤاف شتيرن

«كل ما قلته ارتكز على معلومات استخبارية قوية وعلى تقارير الاستخبارات العسكرية التي أعدتها وحدة الأبحاث»، هذا ما يقوله رئيس الطاقم السياسي ـ الأمني في وزارة الدفاع، اللواء (احتياط) عاموس جلعاد، الذي كان في سنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١ رئيسا لوحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، في معرض رده على الاتهامات الموجهة اليه بأنه زيف التقديرات الاستخبارية في حينه. وبحسب أقواله «فإن الجدل الذي طرح في «هآرتس» مهم، حتى من أجل تفحص وضع الأمة في الأيام الراهنة». وينضم «جلعاد» إلى المطلب الداعي إلى فحص المزاعم ضده. «أعتقد أن من المهم جدًا فحص الأمور، لأن من واجب الجمهور أن يولي الثقة لجهاز الاستخبارات».

وهو يؤكد ان الفحص سهل جدًا. «منذ قضية خط الباص رقم ٣٠٠ جرى اتباع عادة مفادها أن كل بيانات الاستخبارات وكذلك كل تقديرات الاستخبارات التي تنقل لقباطنة الدولة يتم تسجيلها وتوثيقها، وذلك لدى رئيس هيئة قيادة الأركان ولدى الحكومة ولجنة الخارجية والأمن في الكنيست. ويمكن اليوم الذهاب لفحص تلك البروتوكولات، وما سيتبين هو أنه لا يوجد أي فرق بين ما كان مسجلاً وبين ما قيل. صحيح أن تأثير ما يقوله رئيس وحدة الأبحاث

أكبر، لأنه يتعين على من في الحكومة مثلاً أن يتخذوا قرارات في ظرف زمني قصير، لكن التقارير قائمة، ومنذ يوم الغفران فإن القباطنة يتلقونها وكذلك يقرأونها».

س: هل توجد لديك شكوك أحيانا بصدد تقديراتك الخاصة؟

ج: الشكوك موجودة دائما، وأنا أريد ان اقول ان الطريقة القاطعة التي أقول فيها الامور مضللة. لدي شكوك، ووظيفتي أن أقول فيما إذا كان ثمة ما يناقض تقديراتي. وأرغب بأن أشدد على أن «أمان» تتمتع بأجواء من الحرية، وكل ضابط يستطيع قول ما يريده.

ويؤكد «جلعاد» أن افرايم لافي «أجرى أبحاثًا من خلف ظهري مع رئيس أمان، اللواء ملكا». ويضيف «وكانت له (لافي) عدة ساعات مع رئيس الحكومة إيهود باراك، لكن مسموح لرئيس الحكومة أن يفعل ما يشاء. إنه ملتزم فقط بقراءة تقديراتنا. كانت هناك دسائس كثيرة من خلف الظهر، لكن ذلك مسموح. لدي الكثير مما أقوله عن ملكا وعن لافي وشتاينبرغ، لكنني لا أريد الدخول في مجال التقولات ولا أن أجيب على كل نقطة طرحوها. سأقول فقط إنني قمت شخصيًا بإرشاد لافي قبل أن يخرج إلى واحدة من جولات المفاوضات، وقلت له بأن لا ينبهر من الطقوس وأن يتذكر بأن عرفات لن يتنازل عن حق العودة».

س: ربما حققت تقديرات دائرة الابحاث نفسها؟

ج: هذا ليس ما حدث هنا، والامر منوط بعرفات. فهو لم يأمر رجاله بايقاف الانتفاضة كما قدرنا ولم يفعل ذلك اليوم، ولذلك تتواصل الانتفاضة.

الدخول إلى الدماغ

س: ماذا كان موقفك قبل مؤتمر كامب ديفيد؟

ج: نحن طرحنا تقديرنا الاستخباري في كل المراحل. قلنا فيه ان عرفات يملك «رؤية معينة للسلام» وحق العودة يلعب فيها الدور الأكثر مركزية. حسب رؤيته يتوجب على اسرائيل ان توافق على اعادة مئات آلاف اللاجئين من الدول العربية. ولتوخي الدقة لم نقم بذكر العدد الذي يريده عرفات وانما قلنا انه سيطالب باعادة كل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في لبنان. ويوجد لذلك سببان، الاول أيديولوجي، لأن عرفات لا يستطيع أن

يتنازل عن تطبيق ما لحق العودة. والسبب الثاني هو عملي- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعانون من القمع أكثر من أية دولة أخرى في المنطقة.

س: هل قيلت هذه الامور في الجلسة التي جرت في اواسط حزيران، والتي حضرها رئيس الوزراء ايهود باراك؟

ج: لقد قيلت الامور بوضوح حينها وخرج رئيس الوزراء مصدوما. وبعد لقاء مع رئيس «أمان»، اللواء عاموس ملكا، قرر التوجه للمؤتمر رغم ذلك من دون ان يأخذ ممثلا عنا. نحن قلنا له في حينه إن الحديث لا يجري عن مفاوضات بين تجار أراض أو عقارات. وان الزعيم الفلسطيني هو زعيم ذو رؤية واضحة وهو على ثقة بعدالة طريقه. وبموجب تقديرنا آنذاك فإنه سيفضل الصعود الى السماء بالدم والنار وسُحُب الدخان على ان يتنازل عن مبادئه. بالمناسبة هذه الامور صحيحة اليوم ايضا. باراك في المقابل اعتقد ان ذلك يمكن ان يكون اختبارا مهما لمعرفة المكان الذي نقف فيه بالضبط.

س: هل يعني ذلك ان عرفات ليس شريكا للسلام من ناحيتك؟

ج: ليس دور رئيس وحدة الابحاث ان يقرر اذا كان عرفات شريكا أم لا. وظيفته هي التغلغل في دماغ الطرف الآخر وتمييز نواياه وإعلام القائد بها. وعلى هذا القائد ان يقرر ماذا يفعل بهذه المعلومات. أنا قلت دائما ان هذه هي نوايا عرفات وتلقيت انتقادات شديدة بسبب ذلك من كل الأطراف السياسية ذات الرؤية المغايرة. شمعون بيريس مثلا لم يكن مرتاحا بالمرة الى تقديراتي. باراك ايضا أصيب بالصدمة ومع ذلك كان له رأي آخر. والامر الذي يثير أعصابي أكثر من أي شيء آخر اليوم هو انهم غضبوا في حينه على تقديراتي لأني عارضت الاجراءات وها هم يهاجمونني وكأنني لم أقل ذلك.

س: ما هي رؤية عرفات للسلام؟ وما هو الشيء الذي يمكن التوصل الى تسوية حوله معه؟

ج: من المهم تفهم انها رؤية وتصور ضمن قوسين، لأن اسرائيل لا تستطيع ان توافق عليها. لديه هامش مرونة واضح جدا ـ حسب رؤية عرفات يتوجب ان يحصل الفلسطينيون على مئة في المئة من الارض حتى العودة الى خطوط حزيران ٦٧، المرونة تنعكس، مثلاً، في أنه إذا كانت إسرائيل معنية بأن تحتفظ بسيطرتها على غوش عتصيون فعندها يتوجب عليها أن تنقل للفلسطينيين أراضي بنسبة ١ : ١، بالاضافة الى ذلك يجب

ان تكون القدس الشرقية، في نظر عرفات، عاصمة لفلسطين وان يكون الحرم تحت السيادة الفلسطينية الكاملة. فهو يقوم، كما نعلم، بخلق التاريخ من جديد وبإمكانه ان يرسلنا للبحث عن الهيكل المقدس في جبال اليمن. مرونته في قضية حق العودة تنعكس في انه يكتفي بالمطالبة بعودة اللاجئين اللبنانيين، الذين يتراوح عددهم بين ٣٥٠ـ ٤٠٠ ألف شخص، بدلا من المطالبة بعودة ملايين اللاجئين إلى اسرائيل.

س: ما هو رأيك في الادعاء بأن عرفات لم يبادر الى انتفاضة الأقصى وانما هي كانت عفوية؟

ج: «أمان» أدت واجبها المركزي في ٢٠٠٠، وحذرت القيادة من اندلاع إنتفاضة الأقصى تقريبًا في شهر أيلول. وقلت الأشياء في جميع المستويات- لرئيس الحكومة والمجلس الوزاري المصغر وقيادة هيئة الأركان. ما قلناه هو ان عرفات في نهاية المرحلة الانتقالية سيصل إلى مفترق طرق يتوجب عليه أن يقرر عنده وجهته المقبلة. كان التقدير أنه اذا لم يحصل على ما يريد ضمن تسوية سياسية، وهذا ما حصل فعلاً، فإنه سيتجه إلى طريق القوة، أي سيبادر إلى هجوم إرهابي. في أعقاب تحذيرنا كان الجيش مستعدًا، ولهذا الأمر دلالة هائلة في الأموال والموارد. كما ادعينا بقوة ان أحداث يوم النكبة في أيار لم تكن بداية الانتفاضة وان عرفات كان في حينه لا يزال معنيا باستمرار العملية السياسية.

س: ماذا قالت «أمان» قبل توجه زعيم المعارضة سنة ٢٠٠٠، أريئيل شارون، الى الحرم؟.

ج: قلنا في حينه ان الوضع قابل للاشتعال في أية لحظة ومع أية شرارة. ولم يسألونا مباشرة عن شارون وعن الحرم لان القدس هي من مسؤولية الشاباك والشرطة. وكانت هناك ادعاءات بأن المسألة قد نُسقت مع جبريل الرجوب. ومع ذلك أصدرنا وثيقة وحذرنا من سياسة البوابة المستديرة التي تتبعها السلطة والتي تم في خضمها إطلاق سراح عدد غفير من «المخربين» إلى الميدان، ببساطة فتحوا بوابات السجون وصعدوا التحريض. في جهاز «الشاباك» اختلفوا معنا في تلك الأيام، وكانت لي نقاشات في الموضوع مع عامي إيلون، الذي كان حينها رئيسًا للشاباك. وفي وقت لاحق اكتشفنا خلال عملية «السور الواقي» وثيقة تُفصل بالضبط خطة عرفات وتبرر ما كنا قد قلناه سابقا.

فلسطين الكبرى

لجلعاد رأي واضح جدا عن عرفات: «هو زعيم تاريخي لا يستطيع أحد تهديده، ولديه قدرة صمود مذهلة أمام أي ضغط، مصري، اميركي او اسرائيلي. هو خطير لا مثيل له، أكثر بكثير من اي زعيم دولة عربية اخرى، ممن ينظر اليهم كالاطفال. فقد كافح هو ضد الحسين وحافظ الاسد. من ناحيته، هو ينظر الى وزير التاريخ في العينين مباشرة. انا عرفته من كل الزوايا. كمبعوث لرئيس الوزراء اسحق رابين أجريت معه العديد من المداولات. العلاقات بيننا كانت ممتازة، بل انه أخذني مرة بالمجان من تونس الى القاهرة».

وجلعاد مقتنع بأن «عرفات لن يوحد أجهزة الامن الفلسطينية بثلاثة اجهزة ولن يعالج الارهاب. وحتى عندما عين ابو مازن كرئيس للحكومة الفلسطينية قلت ان عرفات لن يسمح له بالعمل، وفقط أمس الاول قال ان عرفات هدد حياته بالفعل». ويشرح جلعاد: «عرفات يتعاطى مع خطة فك الارتباط من حيث المنفعة، اذا كانت تناسب خطته فسيؤيدها. وبالمناسبة فانه لم يخدعنا في اتفاقات اوسلو اذ انه قال ان هذه فترة انتقالية. ومع ذلك، فاني اعتقد ان الارتباط به هو فشل يساوي في قيمته ما حصل في الحرب العالمية الثانية. اعتقد انه كان معنيا دوما بطريق الارهاب، رغم انه اتخذ احيانا طريق المفاوضات والطريق السياسي. فادولف هتلر نفسه وعد بـ ٢٥ عاما من الهدوء بعد اتفاقات ميونيخ».

س: ما هي خطة عرفات؟

ج: هدفه الاساسي، ويمكن رؤية ذلك حتى في نظرة الى الوراء، هو ضعضعة الميزان الديمغرافي. لقد درجت على قول هذا دوما، وأنا أميز في هذه النقطة بين اقوالي وبين شعبة الاستخبارات. هو اراد جلب اللاجئين اللبنانيين الى اسرائيل، ولاجئين آخرين الى المناطق الفلسطينية. اضف الى ذلك التغيير الديمغرافي الذي طرأ في اماكن مثل اللد، والتي بواسطة الزواج تسلل الى البلاد مئة الف فلسطيني وتوطنوا. واضافة الى ذلك يريد ان يقيم مؤقتا دولة في حدود ١٩٦٧ وبعد ذلك توسيعها غربًا الى اسرائيل. في نهاية المطاف، هذا ما أقدره، هو يسعى أيضا الى ضم العمق الاستراتيجي لهذه الدولة، الا وهو الاردن.

(«هآرتس»، ١٥/٦/٢٠٠٤)

تقدير كوبرفاسر

بقلم: يوئيل استرون

«كوبرفاسر» يعتقد ان الجدل حول تقديرات عاموس جلعاد «قد أصبح مملا» . «جلعاد» كان رئيسا لوحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية عشية اندلاع الانتفاضة . العميد يوسي كوبرفاسر حل محله قبل ثلاث سنوات . ومنذ ذلك الحين أصبح كبار قادة الدولة يُصغون إلى تقديراته وتوقعاته .

«كوبرفاسر» حاد وصاف : «الحلم الفلسطيني هو دولة على كل أراضي فلسطين . وهم يحاولون إخفاء ذلك عن العالم وبالتأكيد عن الاسرائيليين . لكن الحلم واضح . لن تجدهم يتخاصمون أكثر من اللزوم على الحلم . الخصومات هي فقط حول الامور الشخصية» .

هل هو «نبوءة» أم «حلم» على شاكلة الهلوسة بشأن أرض اسرائيل من النيل إلى الفرات؟ . ليس لدى «كوبرفاسر» أي شك : «هذا هو الحلم . هناك جدل داخلي عما يمكن تحقيقه ومتى وكيف ، ولكن هذا هو الحلم» . أي أن نظرية المراحل ما زالت سارية المفعول؟ . «نظرية المراحل المكبوتة لا تزال سارية المفعول . في النهاية الهدف واضح جدًا» .

بعد موت فيصل الحسيني في العام ٢٠٠١ بفترة قصيرة نشرت أسبوعية مصرية قليلة

الانتشار باسم «العربي» مقابلة كانت قد أجريت معه، حسب زعم الجريدة، قبيل موته. الحسيني تطرق لاتفاق اوسلو باعتباره حصان طروادة الذي أدخل قوات م. ت. ف الى المناطق، وقال ان الهدف النهائي هو «تحرير كل فلسطين التاريخية من النهر الى البحر». بعد هذه المقابلة طرحت اسئلة جوهرية حول صدقية هذه المقابلة. من الصعب فحص الأمور مع شخص ميت، الا ان «كوبرفاسر» يعتقد ان اقوال الحسيني كما نشرت كشفت حقيقة. هناك فوارق وتفاصيل صغيرة، الا انها ليست مهمة في نظره. الحرس القديم، الذي عايش النكبة والشتات وعلى رأسهم ياسر عرفات نفسه، لا يستطيعون التنازل عن الحلم. «حق العودة في نظرهم هو عنصر حقيقي وليس أداة لعب». أما الجيل الأوسط ففيه، برأيه «كثير من الأشخاص الذين يعتقدون أن تحقيق غاية «كل فلسطين» هو أمر غير واقعي. لدى هؤلاء تسمع مرونة أكثر بشأن حق العودة. لكن تحتاج إلى عدسة مكبرة».

محمد دحلان، الذي ينتمي لهذه الشريحة، كتب عن «حل عادل لمشكلة اللاجئين بحيث لا يغيّر الطابع الديمغرافي لدولة إسرائيل» («هآرتس»، ٣١/ ١/ ٢٠٠٢). هذا لا يبدو سيئا جدا، الا انه لا يُقنع «كوبرفاسر». فهو في كل الاحوال يعرف ان عرفات قد رفض استخدام هذه الصيغة عندما نشر مقالة تحمل توقيعه في «نيويورك تايمز» بتاريخ ٣ شباط ٢٠٠٢، عرفات كتب في حينه: «تطبيق حق العودة- المضمون في القانون الدولي وفي قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤- يجب ان يأخذ بالحسبان مخاوف اسرائيل الديمغرافية». عن الفارق بين نصي دحلان وعرفات يمكن أن تكتب، بالطبع، «نظرية في الفوارق والفجوات» وبحسب «كوبرفاسر» فإن تشدد عرفات ظاهر للعيان.

ويلفت «كوبرفاسر» الأنظار إلى حقيقة أن عرفات في مقابلته الأخيرة التي أدلى بها لجريدة «هآرتس» بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤ أحجم حتى عن تأييد مبادرة جنيف وفقط أشار إلى انه أرسل مبعوثا شخصيًا عنه الى المراسم. كان هذا المبعوث هو الدكتور مناويل حساسيان. «كوبرفاسر» يسخر من ذلك بقوله «مبعوث كبير تمامًا». وربما السخرية هنا هي سخرية عرفات من الحدث.

إنه يوافق تمامًا على وجود جدل داخل صفوف الفلسطينيين حول الوسائل التي توصلهم الى الهدف. هناك مجموعات تؤمن بـ«الارهاب فقط». وهناك أقلية صغيرة تؤمن

بالمفاوضات السياسية . وهناك في الوسط فئات تنادي بالجمع بين الاسلوبين معا . ويقول «كوبرفاسر» : «اننا نعرف بالضبط أين يقف عرفات . عرفات يؤمن بالدمج بين الارهاب من على جانبي الخط الاخضر وبين المفاوضات السياسية ، مع التشديد على المساعدة الدولية» . وحسب أقواله ليس هناك البتة جدل في اوساط الفلسطينيين حول اخلاقية الارهاب ، وانما يدور الجدل فقط حول نجاعته .

هل يوجد لعرفات نفسه ضلع في الارهاب؟ . «كوبرفاسر» يعرض صورة فيديو لعرفات في ٣١ كانون الثاني ، بعد عملية تفجير الباص في القدس بأيام . عرفات يثير حماسة جمهوره بنداءات متواترة «عالقدس رايحين ، شهداء بالملايين» وأناسه يفهمونه جيدا . «ماذا قال زكريا الزبيدي؟» . «كوبرفاسر» يقتبس : «عندما أرى عرفات أعرف ماذا عليّ أن أفعل» . والزبيدي هو رئيس التنظيم في جنين .

هذا هو اذا تقدير «كوبرفاسر» ، الذي هو تقدير رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الموضوع هنا والآن على طاولة «أصحاب القرار» في اسرائيل وربما يبلور رؤيتهم وتصوراتهم . هذا التقدير حاد مثل الموسى وربما كان أحادي البعد . أفليس من الأفضل أن نتجادل حول سريان مفعوله بدلا من اخراج هياكل عظمية قديمة من التابوت؟ .

(«هآرتس»، ٢٣/٦/٢٠٠٤)

تصحيح خطأ

بقلم: ب. ميخائيل

في يوم ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤ نشر في جريدة «هآرتس» مقال بقلم يوئيل استرون (الذي كان حتى وقت قريب القائم باعمال رئيس تحرير الصحيفة) تحت عنوان «تقدير كوبرفاسر».

والعميد كوبرفاسر هو خليفة اللواء عاموس جلعاد، ويشغل وظيفة رئيس وحدة الأبحاث في «أمان». «استرون»، على ما يبدو، لم يودّ البتة ما كشفت عنه جريدته بشأن الخلافات في الرأي بين رؤساء «أمان» السابقين وبين اللواء عاموس جلعاد. وقد أوردت «هآرتس»، كما تذكرون، ان رئيس «أمان» السابق ومعه عدد من مسؤولي الاستخبارات يعتقدون بأن تقديرات «جلعاد» عن عرفات وعن الانتفاضة، تلك التقديرات التي اصبحت أساسا غير قابل للنقض للسياسة الاسرائيلية، كاذبة ولا أساس لها.

لم يود «استرون» الكشف عن هذا الجدل والضجة التي قامت حوله، الى درجة انه قرر ان يضع حدا للموضوع بنفسه.

وهكذا ذهب وسأل صاحب الشأن نفسه، اي الرئيس الحالي لوحدة الأبحاث، العميد

يوسي كوبرفاسر .

ذهب وعاد وهو يتأبط كل مطالبه . العميد «كوبرفاسر» وفرّ له ما اراد . ورأيه ، حسبما تبين من المقال ، مثل رأي عاموس جلعاد . وهذا ما كتبه «استرون» : « كوبرفاسر حاد وصاف : الحلم الفلسطيني هو دولة على كل أراضي فلسطين . نظرية المراحل المكبوحة لا تزال سارية المفعول . في النهاية الهدف واضح جدا» .

ويختم «استرون» بقوله : «هذه هي اذًا تقديرات كوبرفاسر ، تقديرات رئيس وحدة الابحاث . . انها حادة مثل الموسى او ربما أحادية البعد . أفليس من الافضل ان نتجادل حول مفعولها ، بدلا من استحضار هياكل عظمية قديمة من التابوت؟» .

فيما يلي قصة صغيرة لمعلومية يوئيل استرون . ربما يدرجها هي ايضا في عداد الجدل الذي يقترح اجراءه حول سريان مفعول تقديرات «كوبرفاسر» .

قبل حوالي السنة ، في تموز ٢٠٠٣ ، كتبت عدة كلمات لاسعة حول لاشيئية هيئات الاستخبارات وحول فشلها المستمر في انتاج تقديرات استراتيجية لائقة (خلافا لقدراتها التكتيكية) .

واستهزأت من الفشل غير النهائي للاستخبارات في العالم كله ، واستغربت كيف ان هذه الهيئات الفاشلة لا تزال تحظى بمكانة مرموقة ونفوذ في نظر السياسيين الذين يعودون ويطلبون منها «تقديرات استراتيجية» . وزعمت كذلك أنه في الوعي او في اللاوعي تنشأ احيانا توليفة بين قادة الاستخبارات وبين أسيادهم السياسيين ، وما يحدث عندها هو ان «التقدير الاستراتيجي» يلائم نفسه لمربعات رغبات القيادة السياسية .

الأقوال السالفة مست جدا بالعميد «كوبرفاسر» . وطلب ان يلتقي معي . وفعلا في ٣١ آب التقينا في مكتبه ، في ما يطلق عليه « محادثة حول الخلفية» ، ليست للنشر . ولو لم يورد يوئيل استرون باسمه ما أورده ، لبقيت تلك المحادثة في إطار ما كانت عليه دون نشر .

العميد «كوبرفاسر» أعرب عن احتجاجه على أنني ، ظاهريا ، اتهمته وأمثاله بانعدام الاستقامة المهنية . وحسبما هو متبع حاولت ان اوضح انني لم اقصد المسّ بشخص معين ، واستمحته العذر اذا شعر بأنني مسست به ، لكنني أصررت على رأيي الذاهب الى ان

تبجّح الاستخبارات العسكرية بانتاج تقديرات استراتيجية هو تبجّح فارغ ووصفة لأخطاء حبلى بالكوارث.

وقبل انتهاء المحادثة بيننا، تماما عند الباب، سألت عما يريده عرفات بحسب رأيه.

«كوبرفاسر» كان حادا وصافيا: «دولة فلسطينية، حدود ١٩٦٧، عاصمة في القدس».
هكذا، حرفيا.

واصلت السؤال: «وماذا يريد ابو مازن؟» (الذي كان قد انتخب قبل ذلك بعدة اسابيع رئيسا للحكومة الفلسطينية).

«الشيء نفسه»، أجاب العميد.

«اذا ما هو الفارق بينهما؟»، حاولت ان أصعب غليه السؤال.

«عرفات مستعد للجوء الى الارهاب من اجل تحقيق اهدافه، وابو مازن يؤثر الطريق السياسية».

«واذا اصابت او مازن الحمّى في الطريق السياسية، ماذا سيحصل؟»، واصلت محاولة تصعيب الاسئلة.

«سيتوجه نحو طريق الارهاب»، قال «كوبرفاسر».

« اذا لا يوجد فارق بينهما»، قلت على سبيل التلخيص.

«فقط فارق تكتيكي»، قال رئيس وحدة الابحاث في «أمان».

وزاد: « كلاهما يريد الامر نفسه: حدود ١٩٦٧، دولة، عاصمة في القدس. لكن بطريقة مختلفة».

«وماذا تريد حكومة اسرائيل؟»، سألته حول شأن حقيقي.

العميد «كوبرفاسر» تردّد للحظة، وعندها قال، بصراحة تستحق الإشادة، «لا اعرف...».

وانتهت المحادثة بيننا.

الآن فان يوئيل استرون مدعو لأن يقرر متى نطق العميد «كوبرفاسر» بـ «تقديره الاستراتيجي» الحقيقي: هل عندما قابل اليساري من «يديعوت» قبل سنة، ام عندما تحدث مع المتجه يمينيا من «هآرتس» في ايامنا الحالية؟.

هل عندما «قدر» ان الحلم الفلسطيني هو دولة على كل أراضي فلسطين، ام عندما «قدر» ان عرفات، مثله مثل ابو مازن، يريد دولة في حدود ١٩٦٧، والقدس عاصمتها.

وبالأساس فان «استرون» مدعو لأن يفهم في نهاية المطاف ما هي القيمة الحقيقية «للتقديرات الاستخبارية».

أما بالنسبة لعاموس جلعاد فان الاشتغال به لا يعدّ أبدا «استحضار هياكل عظمية قديمة من التابوت». فبعد جبل السخافات التي نطق بها في شؤون لبنان والعراق ليست هناك ضرورة حقا للجدل حوله او حول ماهية تقديراته. وان ذكر أفعاله من الماضي ليس الا جزءا من نقاش حافل بالأسى والقلق من امكانية ان ثمة في اسرائيل، كما في الولايات المتحدة الأميركية، ثلاثة او اربعة عباقرة أمن، خبراء في الاستراتيجية، ذوي صفة اعتبارية لكن معلوماتهم ضحلة، أغرقوا مسؤولي الحكم بتقديرات كاذبة وورطتنا جميعا في مصيبة كبيرة ومريرة.

(«يديعوت أحرونوت»، ٢٥/٦/ ٢٠٠٤)

عودة المفهوم

بقلم: شلومو غزيت*

حرب عاموس ملكا ضد عاموس جلعاد تطرح على بساط البحث مسألة لعلها الأهم وذات الإسقاطات الأكثر أهمية ومصيرية لمستقبل ووجود اسرائيل: هل ثمة أي أمل في التوصل الى حوار واتفاق مع الفلسطينيين؟.

لست شريكا في المواد الاستخبارية التي استخدمت كأساس لتقديرات شعبة الاستخبارات للجيش الاسرائيلي، ولست مخولا بالحسم، استنادا الى هذه المواد، من بين الاثنين هو المحق. ومع ذلك، فمن معرفتي وتجربتي في هذه الامور، اخشى انه لن يكون ممكنا أيضا الوصول الى حكم قاطع في مَن المحق.

باختصار: الموضوع مدار الخلاف يتعلق بموقف عرفات وحيّز مناورته. موقف اللواء جلعاد هو قاطع في أن عرفات لم يقصد أبدا التوصل الى اتفاق دائم سياسي مع اسرائيل استنادا الى دولتين تعيشان واحدة الى جانب الاخرى، وهو غير مستعد للتنازل عن أهدافه الأشد تطرفا، ولا أمل في ان يوافق في المستقبل ايضا على حل وسط. اللواء ملكا لا

---

* رئيس سابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (أمان)

يدعي العكس، إنه يشكك بمدى الحزم والقطع في طرح الموقف المتطرف، ولهذا فهو يشكك ايضا في عدم احتمال التوصل الى حوار واتفاق يستند الى تسليم عرفات والفلسطينيين بالواقع السياسي.

لا توجد امكانية موضوعية للحسم في اي من الموقفين هو الصحيح. وفي مجالات التقدير الاستخباري، فإن هذه المسألة هي في النطاق الأشد صعوبة على الاستيضاح ـ ما هي «نوايا» زعيم ما. وفي هذا الحقل يستحيل الوصول الى استنتاجات على اساس التصريحات العلنية، ولا حتى على اساس المعلومات المستندة الى المحادثات الحميمية التي أجراها.

سأحاول أن اوضح حديثي في مثالين: الأول، قرار الرئيس (المصري أنور) السادات زيارة القدس والتوصل الى اتفاق سلام مع اسرائيل. ففي السنتين اللتين سبقتا زيارة السادات بحثنا عن مؤشرات تدل على نية مصرية لانعطافة سياسية باتجاه السلام، فلم نجد. وأنا أفترض بأن اللواء جلعاد، لو كان رئيسًا لوحدة الأبحاث في العام ١٩٧٧، لحسم قبل تشرين الثاني ١٩٧٧ بالقطع، بأن السادات ليس شريكا.

مثال آخر: على أساس «المواد الاستخبارية» المتوفرة (التصريحات العلنية والمحادثات الحميمية) كان التقدير بأنه اذا انتخب (أريئيل) شارون لرئاسة الوزراء، فلا احتمال في ان يقرر تغيير الاتجاه فيحسم في صالح اتفاق دائم سياسي يستند الى «انهاء الاحتلال»، فك ارتباط عن قطاع غزة واخلاء مستوطنات كان هو، أكثر من اي شخص آخر، بادر اليها، خطط لها واقامها. ومرة اخرى، اللواء جلعاد بالتأكيد كان سيقدر بأن هذه الامكانية ليست معقولة على الاطلاق.

مع ذلك، فإني سعيد في أن هذا الجدل قد خرج الى فضاء العالم. وإن من يحاول الدخول الى عمق المشكلة، لا يمكنه الا ان يتوصل الى الاستنتاج الواضح: في مجال التجربة لتقدير مواقف زعيم خصم، محظور أبدا الالتصاق بتقديرات حازمة قاطعة. هذا هو المجال الذي توجد فيه احتمالات عالية للمفاجآت.

لو طُلب اليّ الحسم في الجدال بين عاموس وعاموس، لفضلت نهج الامتناع عن الحسم القاطع، نهج يستند الى المتابعة المثابرة، الحذرة وغير الحاسمة في البحث عن تغييرات غير

متوقعة. أكثر من ثلاثين سنة بعد حرب يوم الغفران، أخشى ان يكون باحثو الاستخبارات وعارضو التقديرات قد «تحرروا» من صدمة تلك الايام، وباتوا يسمحون لانفسهم مرة أخرى باتباع اسلوب دفعنا من جرائه ثمنا باهظا جدا. خسارة.

(«معاريف»، ١٤/٦/٢٠٠٤)

عرفات في الباب الخلفي

بقلم: زئيف شيف

بدون علاقة مع قرار اسرائيل ازاء ياسر عرفات، اتخذ في واشنطن قرار بأن عرفات ليس شريكا حقيقيا للمفاوضات.

ويبدو قرار الولايات المتحدة أحيانا حازمًا لا أقل، وربما أكثر، من قرار اسرائيل. السبب الرئيسي الأخير مرتبط بمقتل الاميركيين الثلاثة في تشرين الاول ٢٠٠٣ ضمن القافلة الدبلوماسية في قطاع غزة. وكان التقدير الاميركي ان عرفات شخصيا مسؤول عن القرار بالامتناع عن التحقيق في القضية بصورة لائقة والامتناع عن إلقاء القبض على القتلة. وردًا على ذلك يحظر الأميركان على مقاولين أميركيين الانخراط في أعمال مساعدة في قطاع غزة.

لكن الفارق بين الطريقة الاميركية وتلك الاسرائيلية هو ان واشنطن قررت ألا تجعل من عرفات «موضوعا رئيسيا»، فهي متركزة في الجهد الرامي الى ان يبرهن للجمهور الفلسطيني أنه يمكن التقدم الى أمام بدون عرفات.

وهذا هو، بقدر معيّن، موقف دول أوروبية عديدة. وهو أيضا موقف مصر، التي

تبدي قلة تسامح حيال عرفات.

لقد فقد عرفات، على نطاق كبير، التأييد الدولي. لكن لا تزال لديه القوة خصوصا عندما يرغب في تشويش اجراءات واثبات ان الأمور بدونه لا تتحرك. وليس بمقدور المصريين ان يفعلوا معه شيئا. واسرائيل مصدومة، لكنها تستغل الوضع لكي لا تجري مفاوضات مع الفلسطينيين، والقيادة الفلسطينية جامدة.

كخطوة تكتيكية اختار عرفات ان يخترق الجبهة في نقطتين. بداية عبر تعاون أمني ظاهري مع بريطانيا في إطار خطة عملياتية لا تحلق عاليا، أيضا بسبب معارضة اسرائيل. والنقطة الثانية هي الجانب الاسرائيلي. عرفات ومستشاروه مقتنعون بأنه اذا ما غيرت اسرائيل توجهها نحوه فإنه سيعود ليصبح شريكا كاملا في اتفاقيات سلام. والجدل في اسرائيل بين رجال الاستخبارات السابقين يشجعه.

الأهمية الوحيدة التي يمكن أن تنمو لإسرائيل من هذا الجدل هي ان تبلور مفهوما ناضجا حول مكانة التقديرات الاستخبارية في تقييم الاستراتيجية الوطنية. هذا الأمر لم يحصل حتى الآن. والنتيجة هي: جدل سياسي يرافقه تشهير شخصي منفلت العقال. الإنطباع هو ان الغاية السياسية هي ادخال عرفات مرة أخرى الى القاعة المركزية عبر الباب الخلفي.

من ناحية التفاصيل، ليس مهما فيما اذا كان عرفات خطط مسبقا الانتفاضة العنيفة أو صبّ عليها وقودا في المرحلة الثانية ومنع إيقافها، كما حصل في أحداث النفق. النتيجة هي آلاف القتلى وإلحاق الضرر بالجبهة الاسرائيلية الداخلية بصورة لم تحصل في أية حرب سابقة.

بالنسبة للسؤال عما اذا كان عرفات شريكا لمفاوضات سلام، فإنني أميل الى قبول استنتاجات رئيس «أمان» الحالي، اللواء أهارون زئيفي- فركش. وهو لم يكن في الاستخبارات العسكرية عندما دار جدل حول نوايا عرفات. لقد أبدى «فركش» اندهاشه من كون أولئك الداعين الى تفحص متجدد لم يفعلوا ذلك في حينه، عندما كانوا يرتدون البزات العسكرية وأصحاب مسؤولية كاملة. وبعد دراسة أساسية للمشكلة توصل اللواء «زئيفي – فركش» الى خلاصة هي أقرب الى موقف رئيس وحدة الأبحاث السابق، اللواء (احتياط) عاموس جلعاد. أي أنه في اللحظة التي لا يحصل فيها عرفات في المفاوضات

على ما يطلبه فانه يلجأ الى تفعيل العنف.

بكلمات أخرى، وعلى خلفية كل ما تراكم، فإن عرفات ليس شريكا لمفاوضات. ويتبين من خطابه الأخير بأنه ليس شريكا أيضا لمبادرة مثل «تفاهمات جنيف». لا يعني ذلك ان القيادة الفلسطينية ليست شريكا محتملا لمفاوضات سلمية. حاليا هذه القيادة ضعيفة وعرفات يصعّب عليها الوفاء بالتزامات تأخذها على عاتقها. لكن هذا الوضع لن يبقى على ما هو عليه دائما.

(«هآرتس»، ١٨/ ٦/ ٢٠٠٤)

إسهام الجيش الاسرائيلي في التصعيد

بقلم: رؤوبين بدهتسور

مفتاح اللغز الموجود في أساس الجدل المهم بين المُسرَّحين من شعبة الاستخبارات موجود في المفارقة التي رواها رئيس شعبة «أمان» سابقا، عاموس ملكا، لعكيفا الدار («هآرتس»، ١١/٦/ ٢٠٠٤). ما يتبين هو أن الجنود أطلقوا في الأيام الاولى لانتفاضة الاقصى في المناطق مليون و٣٠٠ ألف رصاصة. في هذا الرقم المذهل تكمن الحكاية كلها. اطلاق النار المكثف هذا هو الترجمة العملية للجدل بين «ملكا» وعاموس جلعاد.

في المجابهة مع الفلسطينيين في أواخر أيلول ٢٠٠٠ تبنى قادة الجيش الكبار تقديرات عاموس جلعاد المرتكزة على وجهة نظره والقائلة ان توجه عرفات للمفاوضات هو مؤامرة وأن هدفه هو التأدية إلى إبادة إسرائيل، وانه لا ينوي التوصل الى تسوية أصلا. وهذا يوضح ما حدث عندما اندلعت الانتفاضة واطلاق النار المكثف والمنفلت من عقاله.

رئيس هيئة قيادة الاركان، شاؤول موفاز، وبدعم من كبار ضباطه، لم يكن ينوي انهاء

المجابهة وهي في مهدها. وكمن تبنى مقاربة «جلعاد» فقد كانت لديه فرصة «لاحراز النصر» على الفلسطينيين أخيرا و«دفعهم الى الاستسلام» وقيادتهم الى المفاوضات وهم ضعفاء ومستنزفون. هذا هو أصل نظرية «كي الوعي»، التي تحولت الى حجر الزاوية في سياسة الجيش الاسرائيلي في المناطق. نضرب الفلسطينيين حتى يكتوي وعيهم بإدراك ضعفهم مقابل قوة اسرائيل وجبروتها. بهذه الطريقة فقط سيفهمون انه من الأفضل لهم التسليم بدونيتهم وقبول مطالب اسرائيل.

من هنا كان الهدف الذي حدده موفاز وخليفته في المنصب موشيه يعلون وزملاؤهما في قيادة هيئة الأركان: تحقيق النصر العسكري فيما اعتبر منذ البداية حربا مع الفلسطينيين. هذا هو السبب الذي دفع الجيش للبدء في استخدام قوة كثيفة مع بداية الأحداث في المناطق. ولذلك أطلقت في الايام الاولى للانتفاضة أيضًا أكثر من مليون رصاصة، رغم عدم وجود سبب ميداني عملياتي يستدعي ذلك. الهدف كان أن نلحق بالفلسطينيين، وخصوصا في وعيهم، ضربة قاضية وحاسمة. هذه لم تكن حربا ضد الارهاب وانما ضد الشعب الفلسطيني. قادة الجيش الاسرائيلي أسقطوا مفهومهم حول نوايا عرفات على المجتمع الفلسطيني برمته.

عندما بدأت الانتفاضة تفاخر موفاز بأن الجيش الاسرائيلي، الذي توقع اندلاع العنف في المناطق مسبقا، قد أعلن عن العام ٢٠٠٠ بأنه «عام الجهوزية»، وعندما انفجر العنف كان جاهزا ومستعدا له. ولكن هذه لم تكن جهوزية لتهدئة العنف وتبديده وانما لتصعيد المجابهة تحديدًا. أعطيت للمقاتلين يد طليقة لإطلاق نار غير محدود. خلال أشهر الانتفاضة الثلاثة الاولى كان عدد المصابين الاسرائيليين قليلا بينما أشاروا في الجيش بمباهاة إلى عدد المصابين الفلسطينيين الكبير كدليل على النجاح العسكري وعلى صحة سياسة استخدام القوة المكثفة.

اللواء عاموس ملكا يقرر ان سياسة استخدام القوة العسكرية تسببت في ارتفاع ألسنة اللهب، أي ان الجيش أسهم في عملية التصعيد. الفلسطينيون لم يتوقعوا مثل هذا الرد الشديد. أملهم كان تكرار «نمط» (موديل) أحداث النفق، أي اندلاع قصير للعنف تتلوه عملية مفاوضات يحققون فيها عدة تنازلات اضافية. لكن يبدو أن عمليات الجيش أحبطت

امكانية انتهاء العنف بسرعة، وذلك لان الأحداث خرجت عن نطاق سيطرة القيادة الفلسطينية.

فشل القيادة العسكرية العليا يكمن في تبني مفهوم «جلعاد» وعدم الرغبة، أو عدم القدرة، على دراسة الأحداث من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني ايضا. كبار الضباط في الجيش تجاهلوا أو لم يفهموا ان اطلاق النار المنفلت بهذه الكثافة سيدفع بالامور نحو الخروج عن نطاق السيطرة على المستوى الاستراتيجي، بما من شأنه دهورة العنف إلى حد فقدان السيطرة عليه. التصعيد كان مسألة حتمية. وكان واضحا انه طالما بقيت قيادة الجيش متمسكة بفكرة «الانتصار العسكري» فسيكون هذا الجيش مضطرا لتوجيه أوامره لتصعيد العمليات وتكثيفها واستخدام الدبابات وطائرات الـ اف ١٦ القتالية والمروحيات، التي لا تعتبر وسائل ناجعة وملائمة لمكافحة الارهابيين.

بعد حوالي اربع سنوات من القتال يمكن القول بصورة مؤكدة ان الجيش الاسرائيلي قد نجح في «كي الوعي»، ولكن ليس وعي الفلسطينيين وانما وعي الجمهور الاسرائيلي تحديدا الذي تبنى دون استئناف وجهة النظر التي تحرك قادة الجيش في سياستهم المتبعة في المناطق. هكذا انتصر عاموس جلعاد على عاموس ملكا وخسرت، على ما يبدو، دولة اسرائيل.

(«هآرتس»، ٢٩/٦/٢٠٠٤)

قصة عاموس وعاموس

بقلم: عوفر شيلح

هناك عدة أوجه للقصة الغريبة بين عاموس ملكا وعاموس جلعاد. وليس بين هذه الوجوه أي جديد، ولكنها جميعا تثير أفكارا مؤلمة.

وأولا، تثير القضية برمتها علامات استفهام حول شجاعة ونزاهة وإحساس رجال الجيش بالمسؤولية. عاموس ملكا كان رئيس شعبة الاستخبارات، وكان عاموس جلعاد الرجل الثاني خلفه، وهو رجل قديم، يبدي رأيه، يصيغ مواقفه بحدّة ولكنه مع ذلك الرجل الثاني.

وإن كان «ملكا» قد ظن ان جلعاد «أعاد في وقت متأخر صياغة تقارير الاستخبارات»، فلماذا لم يفعل شيئاً حيال ذلك؟ وإذا كان حسب زعمه رئيس وحدة الأبحاث عنده قد أثر على تقدير الموقف الوطني من دون الاعتماد على وثيقة واحدة مكتوبة، فلماذا لم يضع له حداً؟ ولماذا لم يقم بإبلاغ القادة والجمهور ان رأي شعبة الاستخبارات يختلف عن ذلك؟

وإن كان كل ذلك عديم القيمة، فلماذا سكت «ملكا» اربع سنوات تقريباً؟ .

أنا لا أعرف الاجوبة. ولكنني أعرف ان المسؤولية عن كل ما قاله «جلعاد» اثناء توليه لمنصبه تحت إمرة «ملكا» تقع على «ملكا» نفسه. وكان من واجبه وضع الامور في نصابها، ووضع «جلعاد» في مكانه. ويبدو لي ان التفسير الممكن لسبب عدم قيامه بذلك هو واحد من اثنين: إما أن الامور لم تحدث كما يصفها، او انه لم يقم بواجبه كرئيس لشعبة الاستخبارات، وفي كل الأحوال، فإن المشكلة عنده وليست عند «جلعاد».

ولماذا يتحدّث الآن؟. ربما لأن «جلعاد» لم يعد «السيد استخبارات» أو الواعظ الوطني، وانما يصارع على منح منصبه في وزارة الدفاع محتوى، على النقيض مما يريد الجيش. وربما لأن من السهل نسبياً توجيه اللكمات لجلعاد بعد ما نشر عن دعواه ضد الدولة من أجل الحصول على نسبة عجز. وربما لأن نظرية ان عرفات هو المذنب في كل شيء صارت اقل شعبية. وأياً يكن الحال، فإن هذا سلوك غير مناسب.

إن القصة تضع في الواجهة مسألة اعتمادنا المتطرف، زعماء وبسطاء الناس، على رجال الاستخبارات. وتقريبا نتوجه في كل الامور الى القادة في وزارة الدفاع كي يبيّنوا لنا صورة العالم الحقيقية، من نوايا عرفات الى افعال صدام ومن جدية بشار الأسد الى تأثير خطة الفصل.

وقد حان الوقت للإقرار بأن الاستخبارات ناجعة ومهمة في جمع المعلومات العملياتية، كتلك التي تتيح اكتشاف مخبأ احد رجال «حماس» او موقع صواريخ سوري. ولكن في كل ما يتصل بالصورة الكبرى، فإن رجال الاستخبارات يعتمدون على فلسفتهم نحو العالم، وقراءة الواقع بشكل ذاتي وضمن اهوائهم، فعلاً كأي واحد منا، ويمكنهم ان يعيدوا صياغة مواقفهم بأثر رجعي كأي واحد منا.

وكل هذا ليس ضاراً لو لم تعتمد القيادة الإسرائيلية طوال تاريخها على رجال الاستخبارات لتعزيز مواقفها بغطاء موضوعي ظاهرياً. وبهذا المعنى، يبدو سخيفاً موقف عدد من قادة حزب «العمل» الذين يطالبون اليوم بتشكيل لجنة تحقيق استخبارية.

يقول «ملكا» إنه بعد فشل مباحثات طابا شرع «جلعاد» في تغيير مواقفه بأثر رجعي. وقبل شهور من ذلك وعند فشل مؤتمر كامب ديفيد أعلن رئيس الحكومة ايهود باراك أن

عرفات ليس شريكاً. وبهذا المعنى كان «جلعاد» محقاً في ردة فعله، عندما قال ان الاستخبارات لا تحدد أمرا، وان هذا قرار القيادة. ولم أر يولي تامير وزملاءها يصرخون عندما سمعوا رئيس حكومتهم يطلق هذا الموقف الحاسم، ولم أر انهم يصارعون من اجل موقف بديل عندما كانوا في السلطة، أما الدعوة اليوم للجنة تحقيق فهي نفاق واعتماد على الذاكرة الضعيفة للجمهور.

بقي أن نسأل أنفسنا السؤال الأخير: على من اعتمدنا حقاً عندما قبلنا من باراك ومن رجال الجيش نظرية ان «عرفات مذنب في كل شيء وخطط كل شيء»، والتي بسببها بررّنا السياسة والعمليات العسكرية في السنوات الثلاث والنصف الاخيرة؟. ألم تتصرّف أغلبية الجمهور الاسرائيلي حقاً مثلما يتهم ملكا جلعاد، ويخلق له عالماً يلائم مواقفه؟. بوسعكم الموافقة على هذه الحجة او معارضتها. ولكن ثمة شيء واحد لا يمكن فعله: أن تجلبوا خبيراً آخر من الاستخبارات.

(«يديعوت أحرونوت»، ١١/٦/ ٢٠٠٤)

عاموس جلعاد على حقّ

بقلم: أرنون سوفير

في الجدل الساخن الذي دار بين اللواء (احتياط) عاموس جلعاد، من جهة وبين اللواء (احتياط) عاموس ملكا بمساعدة العقيد (احتياط) افرايم لافي، من جهة أخرى، أقف تماما من خلف «جلعاد».

حاولوا ان تدخلوا الى رأس ياسر عرفات أو أي زعيم فلسطيني آخر: ماذا سيبقى في حوزته حتى لو تنسحب اسرائيل نحو السنتمتر الأخير في الخط الاخضر؟. في زاوية واحدة يقع قطاع غزة (سجن سيضم، في فترة قريبة جدا، ٢ر٥ مليون فلسطيني). في زاوية أخرى ثمة سجن اضافي، ألا وهو جبل الخليل، المنعزل عن جبال السامرة، التي هي السجن الثالث. تصل بين هذه المقاطع دهاليز بائسة تمر في منطقة يهودية. وهذا أقصى ما تقترحه اسرائيل عليه.

مقابل ذلك، اذا انتظر عرفات اقل من عشر سنوات فان أرض اسرائيل الكاملة ستسقط

---

* أستاذ كرسي في جامعة حيفا في موضوع الجغرافيا الاستراتيجية.

في يديه كثمرة ناضجة، حيث ان الديمغرافيا توشك ان تنتصر. كل جبروت اسرائيل العسكري يبدو دون قيمة تذكر حيال الزيادة في السكان الفلسطينيين داخل تخوم اسرائيل وفي السلطة الفلسطينية. ليس هناك في العالم طرّا ما يماثل نسب زيادة السكان الفلسطينيين. الديمغرافيا سائرة نحو جعل يهود أرض اسرائيل أقلية آخذة في التقلص، وهذا من شأنه ان يسحب من تحت اقدامهم الحق في دولة خاصة بهم.

الديمغرافيا تهدّد أيضا بجعل أرض اسرائيل كلها دولة عالمثالثية تعيش في فوضى عارمة وفي فقر ويأس. لا أمل البتة لبلاد نسبة الزيادة الطبيعية فيها تزيد عن ٥ر٣٢بالمئة في السنة (أي أن سكانها يضاعفون أنفسهم كل ٢٠- ٢٥ سنة).

معاناة الاولاد والامهات في العقد القادم هي الاعتبار الأخير المأخوذ بالحسبان في الشرق الاوسط أو في أوساط القيادة الفلسطينية. وان اشخاصا على شاكلة «لافي» لا يفهمون مثل هذه الحقائق المألوفة. ولذا فانهم يكررون القول بأنه ينبغي الحديث مع الفلسطينيين والعودة الى الخط الاخضر وإخلاء المستوطنات وعندها، ربما، يتيحون لنا ان نجلس بهدوء في تل ابيب.

لكن ليس ثمة من نتكلم معه في الجانب الفلسطيني. لا يوجد هناك شريك جدي لمباحثات السلام ولن يكون، حتى لو نسينا كلمة «ديمغرافيا» الفظة.

هل ستسلم القيادة الاسلامية مع سيطرة يهودية على أراض تعتبر وقفًا؟. وماذا بخصوص الاسقاطات الممكنة للفجوات الاقتصادية بحجم يزيد عن ١٧ ضعفا، القائمة بين كفارسابا وبين قلقيلية اللتين تبعدان عن بعضهما البعض حوالي كيلومتر واحد فقط (للمقارنة فقط فان الفجوة بين الولايات المتحدة والمكسيك هي بحجم اربعة اضعاف)؟. هل هذه الفجوات ستسد اذا ما عدنا الى الخط الاخضر وأزلنا جميع المستوطنات وأعدنا جميع اللاجئين؟. هل ستحل هذه المشاكل اذا ما تنازلنا عن ٤٠٠ قرية مهجورة داخل تخوم اسرائيل وأعدناها الى سكانها الأصليين ومنحنا الحقوق المدنية الكاملة لعرب اسرائيل؟.

والى الفجوات الاقتصادية ينضاف الاختلاف بين ثقافة الغرب وثقافة الشرق، الذي يفرق بيننا في كل شأن وآخر- بدءا من تخطيط شارع، مرورا بدفع الأرنونا وضريبة

الدخل، وانتهاء بقضايا على المستوى القومي.

حتى لو نكون متفائلين جدا، وتبدي القيادة الفلسطينية جاهزية لمفاوضات جدية ويتم اقتراح حلول لجميع المشاكل المطروحة، فكم سيطول الأمر؟. في هذه الاثناء ستفعل الديمغرافيا فعلها. وفقط الذي لا يفهم النزاع في عمقه ويهرب من الحقائق ويحلم أحلاما في أوسلو أو في جنيف، بمقدوره أن يتكلم عن سلام حقيقي في منطقتنا.

العرب أنفسهم يعودون ويتكلمون عن «الجهاد» (عرفات) وعن «نظرية المراحل» كلها (أصدقاؤه) وعن «ميثاق فلسطيني» (لا يتطرق البتة الى الخط الاخضر). رموز فلسطين وكتب التدريس الرهيبة عندهم لا تخفي آراءهم الحقيقية. لكن ليس في كل ذلك ما يقنع «لافي» ومؤيديه. وهم يواصلون تمرير رسائل افتراضية وحبلى بالكوارث بشأن مفاوضات ممكنة في مكان ما قريبا «فقط اذا ما فعلنا أ وب وج».

يجب تكرار القول: ليس هناك من نتحادث معه. وحتى لو تحادثنا فإن النتيجة ستكون ضحلة. أقصى ما يمكن هو تمني تسويات كهذه او تلك. إذا ما اعترفنا بذلك نوفر على أنفسنا أوهاما مثل أوسلو.

عاموس جلعاد فهم ذلك. أما افرايم لافي فإنه لا يزال غير فاهم.

(«هآرتس»، ٢٩/٦/٢٠٠٤)

فحص ذاتي في «أمان»

بقلم: د. أوري بار يوسف*

الكشوف الأخيرة حول الطريقة، التي تحولت فيها النظرية الاستخبارية القائلة بأن عرفات يسعى لإبادة اسرائيل ولذلك فليس في مقدوره أن يكون شريكا في المفاوضات، الى حجر الزاوية في تقييم الوضع من طرف جهاز الأمن تتطلب إجراء تحقيق معمق.

واذا ما اتضح انه كان هناك تغاض، من قبل رئيس وحدة الأبحاث في حينه، العميد عاموس جلعاد، وقادة الجيش الكبار ومسؤولي المستوى السياسي من اليمين واليسار، عن تقييمات «أمان» المكتوبة القائلة بأن عرفات معني بالتوصل الى التسوية، وأن نظرية جلعاد تحولت الى أساس استخباري وحيد للسياسة المتبعة، فهناك مكان لتحقيق جذري يؤدي إلى إعادة نظر منظوماتية، شخصية وتنظيمية، على نطاق واسع.

ولكن مثل هذا التحقيق قد يُضيع الجوهر، لأن كل محاولة لفهم سبب فشل «أمان»

---

* د. أوري بار يوسف – محاضر في قسم العلاقات الدولية في جامعة حيفا

يجب ان تفحص أداء هذه الشعبة من منظور أوسع بكثير. هنا سيظهر، بنظرة ثانية، ان تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية كانت خاطئة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، ولم يكن لها أساس في القضايا الأكثر مركزية لأمن الدولة.

منذ حرب الغفران مالت «أمان» بصورة منهجية للنظر الى ظلال الجبال على انها جبال حقيقية. وجهاز الأمن تماشى مع خطها في أغلب الاحيان. هذا ما حدث في سلسلة الإنذارات التحذيرية حول الحرب الوشيكة التي أصدرتها «أمان» الى ان أُعيد الاستقرار للجهاز من خلال الاتفاقات الانتقالية مع مصر وسورية بعد تلك الحرب. وهذا ما حدث في تقديرها ان مصر ليست ناضجة لسلام شامل مع اسرائيل عشية قدوم السادات الى القدس، وفي بناء رؤيا «التوازن الاستراتيجي» السوري المهدد كبديل للجبهة الشرقية التي انهارت، وايضا عندما اتضح في حزيران ١٩٨٢ التفوق الكاسح لسلاح الجو الاسرائيلي، وفي التقدير القاتم والقاطع - الذي حال دون إنهاء المجابهة مع حزب الله في جنوب لبنان لمدة طويلة قبل الانسحاب - بأن الانسحاب الأحادي الجانب من الحزام الأمني في لبنان سيؤدي الى إشعال الجليل، وبعد ذلك التقدير الفاشل لقدرات العراق غير التقليدية وغيرها من الامور، والآن في مسألة جواز منع المجابهة الأليمة مع الفلسطينيين أو عل الأقل تقليص ثمنها.

هذا لا يعني ضرورة التقليل من قيمة التقديرات الصحيحة لشعبة «أمان»، كتلك التي أعطتها عشية الحرب عام ١٩٨٢ والقائلة بأنه لا يتوجب الاعتماد على الكتائب اللبنانية، ولذلك لا يوجد أساس لخطة شارون الكبرى. الا أن وزن الإخفاقات كبير جدا وثمنها باهظ جدا الى درجة حان فيها الوقت لطرح السؤال الأساسي الذي لم تواجهه «أمان» وجهاز الأمن بصورة جدية في أي وقت من الاوقات: لماذا كانت تقديرات «أمان» الاستراتيجية فاشلة الى هذه الدرجة؟.

يتوجب على من يبدأ هذه المهمة ان يتوقف عند مصدرين أساسيين محتملين للفشل: أولا، على المستوي التنظيمي يتوجب الفحص فيما إذا كانت حقيقة كون الطرف المسؤول عن تقييم الوضع القومي هو طرف عسكري (وهو وضع غير قائم في أية دولة ديمقراطية اخرى) هي التي تتمخض عن وضع يتضح فيه بصورة متأخرة ولاحقة مرة تلو الاخرى ان

تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية كانت مائلة نحو تضخيم التهديد، الذي يتسبب بتخصيص الموارد الأكبر للجيش من دون حاجة وعلى حساب الاحتياجات الأكثر إلحاحا للدولة ومواطنيها.

اذا اتضح ان هناك مثل هذا الميل المنهجي الثابت فيتوجب ترك مهمة جمع وتقييم المجال العسكري الصرف لشعبة الاستخبارات العسكرية وتحويل صلاحية بلورة التقييم القومي العام لمصدر آخر ـ مستقل أو مؤسساتي.

ثانيا، في المجال الشخصي المتمثل في اختيار رئيس شعبة الاستخبارات ورئيس وحدة الابحاث يتوجب التأكد من استيعاب دروس العام ١٩٧٣، اليوم نعرف ان رئيس شعبة الاستخبارات في حينه، ايلي زعيرا، لم يرتكب فقط خطأ مهنيا خطيرا في تقديراته وانما قام بتضليل المسؤولين عنه ايضا. زعيرا حسب شهادته اعتبر منصبه موقعًا يتطلب إعطاء تقديرات واضحة وقاطعة قدر المستطاع. وعمليا ترجم ذلك الى تجاهل تام، حتى اللحظة الأخيرة تماما، لكل تقدير يتناقض مع اعتقاده بأن مصر لن تخرج للحرب. ولأنه كان حلقة الوصل الوحيدة تقريبا بين المستوى الاستخباري وبين مستوى أصحاب القرار (المستوى السياسي) فقد كان لماهية هذا المنصب وزن حاسم في الفشل الاستخباري. زعيرا تميز ايضا بأسلوب اداري مركزي وفرداني ولم يشجع المداولات والنقاشات المفتوحة داخل«أمان».

بعد ذلك بأكثر من ثلاثين سنة ها هي أنماط تصرف شخصية وادارية مشابهة تُطل علينا منسوبة الى عاموس جلعاد ـ وهو ضابط استخبارات جيد حسب كل الآراء. وهناك من يقارن الفشل الاستخباري اليوم بالإخفاق الذي حدث في العام ١٩٧٣، بسبب وزنه الشخصي الحاسم، هناك ضرورة لبلورة معايير واضحة لاختيار واستبعاد المسؤول عن التقدير القومي. يمكن التقدير بأن مصدري الفشل المذكورين - وثمة مصادر عديدة أخرى - تسببا في فشل «أمان» مرة تلو الاخرى في تقديراتها الاستراتيجية. ومن جراء هذا الأمر دفع مواطنو الدولة وجنودها ثمنه باهظًا. وقد آن الأوان لمواجهة هذه المشكلة.

(«هآرتس»، ١٤/٦/ ٢٠٠٤)

بقي ناطق واحد على الشاشة القومية

بقلم: داني رابينوفيتش

الأمور التي أدلى بها العميد يوسي كوبرفاسر، رئيس وحدة الأبحاث في «أمان»، لجريدة «هآرتس» بتاريخ ٦/٢٣ ، ذات صلة بالنقاش المحتدم في الاسابيع الأخيرة حول النوايا الاستراتيجية الحقيقية للفلسطينيين. «كوبرفاسر»، مثله مثل سلفه في المنصب، اللواء عاموس جلعاد، يُقدر بأن الفلسطينيين يطمحون لاقامة دولة على كل أراضي فلسطين. وهو مثل «جلعاد» يعتقد ان عرفات قد أشعل أوار الانتفاضة ظنا منه انها ستدفع اسرائيل الى الاستسلام من خلال الارهاب، بعدما أدرك انه لن يستطيع إغراق اسرائيل باللاجئين. رئيس «أمان» وقائدهما المباشر سابقا، اللواء عاموس ملكا، يعتقد، في المقابل، ان الفلسطينيين يتطلعون للتوصل إلى تسوية سياسية مع اسرائيل. وفي تقديره أن الانتفاضة كانت تكتيكا فقط، يهدف الى انتزاع المزيد من التنازلات من اسرائيل.

هذا النقاش خرج منذ مدة عن حدود المهزلة أو حرب الأنا الاعتبارية. الجدل يدور

حول عملية تقرر حكومات اسرائيل بواسطتها سياستها في الساحة الفلسطينية ـ هذه السياسة المسؤولة، ضمن أشياء أخرى، عن السنوات الاربع التي قتل فيها الآلاف وألحقت خلالها المعاناة الهائلة بالجانبين وتسببت بضرر اقتصادي يبلغ عشرات المليارات.

تقدير نوايا الآخر صعب حتى عندما يتعلق الأمر بشخص واحد، فما بالك اذا كان المقصود شعبا بأكمله. بعد فشل الاستخبارات عشية حرب الغفران تبلورت ثقافة جدل أكثر تعددية في الجيش الاسرائيلي والحكومة. وبدلا من تقدير واحد وحيد للنوايا بدأت الاستخبارات تقدم لأصحاب القرار السياسي تقديرين أو ثلاثة تقديرات يتم إجراء نقاش مفتوح حول نقاط ضعفها النسبية. هذا ما حدث، كما يظهر، في موضوع اندلاع الانتفاضة في ايلول ٢٠٠٠. رئيس «أمان»، عاموس ملكا، طرح تقديرا مفاده ان وجهة الفلسطينيين هي التسوية، أما اللواء «جلعاد» فقد اعتقد ان وجهتهم هي حرب إبادة أبدية.

الحكومة بدورها تبنت وجهة نظر عاموس جلعاد وأخفت تقدير عاموس ملكا. وقد سطع نجم «جلعاد» وأصبح المقدر القومي العقلاني والذكي، وأخذ يشارك في اجتماعات هيئة قيادة الاركان والحكومة وفي لجان الكنيست ويظهر على شاشات التلفزة ومنصات المؤتمرات. هو ومعه سياسيون آخرون ووسائل الاعلام والاغلبية الحاسمة من النخبة المثقفة، بما فيها أجزاء من اليسار، تجندوا لحملة تعزيز متبادلة أخذت تعزز الشعار المكرور: لا يوجد ولم يكن في أي يوم من الأيام شريك في الطرف الآخر. وتمثيل هذه الجوقة أخذ يتعزز الى أن أنضج وهما زائفا يسمى فك الارتباط الأحادي الجانب، هذا الذي يتكشف أمامنا الآن بكونه متعدد الشركاء، بما في ذلك الجانب الفلسطيني نفسه.

إلا ان نظرية «جلعاد» و«كوبرفاسر» تنهار ليس فقط بحكم النتائج، وانما ايضا بسبب اخفاقاتها المهنية القائمة على إطلاقية الحقائق: معلومات موثوقة تعرض عرفات كما لو أنه فوجىء من اندلاع الأحداث في المناطق، والافتراض بأنه مسرنم (غريب الأطوار) لدرجة لا يفهم فيها حدود القوة في مواجهة اسرائيل، وتجاهل حقيقة ان الأساس الجدي لتقييم النوايا البعيدة المدى لا يعتمد دائما على تصريحات السياسيين العلنية.

هذه النواقص في النظرية اختفت تحت العناق الدافىء الذي منحه السياسيون للواء أسمعهم رواية تتلاءم مع مكنونات صدورهم. في خضم هذه الجوقة ومعزوفتها نامت

غريزة الشك، التي تعتبر بمثابة الهواء لكل باحث جدير بهذا اللقب. لم يتبق على الشاشة القومية، مثلما حدث في ١٩٧٣، إلا متحدث واحد ذو ثقة مفرطة بالنفس، مأسور بوهم وجود حلم واضح لدى عرفات، وانه هو وحده القادر على قراءته.

الاستنتاج من كل ذلك هو أن التعددية في مرحلة بناء القرار مهمة ولكنها ليست كافية. يتوجب إجراء نقاش مفتوح حتى بعد حسم أساسي إستراتيجي، مثل ذلك القرار الذي اتخذ في أواخر عام ٢٠٠٠ واعتبر الفلسطينيين عدوا أبديا ذا نوايا تدميرية.

السياسيون الذين يصلون الى مراتب عليا بسبب الايديولوجيا وبسبب نجاحهم في إنتاج صورة تتحلى بالمثابرة وتدعي العلم بكل شيء، ليسوا شركاء في بلورة ثقافة جدل كهذه. فقط إعلام يتحلى بالمسؤولية ومثقفون لا يتوقفون عن التفكير بصورة مستقلة عندما تنغلق الصفوف في لحظات الأزمة ـ نخبة من الطراز الذي تفتقده اسرائيل والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ـ هم الذين في مقدورهم أن يفعلوا ذلك.

(«هآرتس»، ٣٠/٦/ ٢٠٠٤)

واجب توفير الاثبات عليه

في المقابلة التي أجراها عكيفا الدار مع رئيس «أمان» السابق، اللواء (احتياط) عاموس ملكا، («هآرتس»، ١١ حزيران ٢٠٠٤)، أعرب ملكا عن اقتناعه بانه اذا ما عرضت اسرائيل على ياسر عرفات، اليوم ايضا، اقامة دولة على نحو ٩٧٪ من المناطق وعاصمتها القدس، واذا ما جرى تبادل اراض واعادة ٢٠ الى ٣٠ الف لاجيء فلسطيني الى اسرائيل، فان عرفات سيوقع على اتفاق وسيصدر امرا بوضع السلاح جانبا. بكلمات اخرى، فانه يعتقد بان ثمة شريكًا واسمه عرفات. هذا الموقف الصريح يتناقض تماما مع الفكرة الكامنة في صلب خطة فك الارتباط التي اعلنها رئيس الحكومة، اريئيل شارون، وبموجبها لا يوجد اليوم لدى الفلسطينيين شريك للمفاوضات، وبالتأكيد فإنه ليس عرفات، ولذلك على اسرائيل اتخاذ خطوات احادية الجانب.

هذا الجدل لم يدر في حينه في شعبة الاستخبارات العسكرية عندما كان يرأسها اللواء ملكا، وكان مرؤوسه العميد عاموس جلعاد رئيسا لوحدة الابحاث. القرار الذي اتخذه في حينه المستوى السياسي كان انه يوجد شريك لاسرائيل في المفاوضات، بشخص عرفات. وتم التعبير عن هذا القرار من خلال قرار رئيس الحكومة ووزير الدفاع في حينه، ايهود باراك، بالذهاب الى مؤتمر كامب ديفيد بوساطة الرئيس كلينتون. وضغط باراك،

الذي حظي بدعم وزير الخارجية (الاسرائيلي) في حينه شلومو بن عامي، من اجل عقد قمة كامب ديفيد لايمانه بان ثمة احتمالا بالتوصل الى اتفاق تسوية مع عرفات. وبهذا يكون باراك قد رفض عمليا شكوك مستشاريه للشؤون الاستخباراتية، الذين اعتقدوا ان شروط عرفات لن تكون مقبولة على اسرائيل وانه في نهاية المطاف ستحدث مواجهة عسكرية مع الفلسطينيين. وفيما كان باراك واثقا من وجود شريك فلسطيني، راح الجيش الاسرائيلي، استنادا الى تقويمات وتحذيرات رئيس وحدة الابحاث جلعاد، يستعد للمواجهة العسكرية.

لقد ولد الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني بعد كامب ديفيد. وقد تم التعبير عن هذا الادعاء بشكل كامل لدى المستوى السياسي من خلال اقوال باراك المتكررة وفي مقابلة اجراها آري شفيط مع وزير الخارجية الاسبق بن عامي («هآرتس»، ١٤/ ٩/ ٢٠٠١). وقال بن عامي في المقابلة انه اتضح ان «عرفات ليس شريكا. بل اسوأ من ذلك: عرفات هو تهديد استراتيجي. انه يشكل خطرا على السلام في الشرق الاوسط وعلى السلام في العالم». وقد تبنى رئيس الحكومة شارون هذه النظرية بكاملها، ويسعى الى ترجمتها اليوم بخطة فك الارتباط وكل ما هو مرتبط بها.

ويدعي قائد شعبة الاستخبارات العسكرية السابق ملكا الآن، انه رغم كل شيء وبموافقة اسرائيل على شروط معينة - يوجد شريك للمفاوضات. بعد سفك الدماء المستمر، الذي ازهق ارواح نحو الف اسرائيلي وزهاء ثلاثة الاف فلسطيني، فان رأي الجمهور الاسرائيلي هو ان واجب توفير الاثبات ملقى على كاهل القيادة الفلسطينية. على هذه القيادة ان تقنع بان وجهتها فعلا هي نحو اتفاق وفق ما ورد في خطة كلينتون - التي كررها اللواء (في الاحتياط) ملكا في المقابلة مع «هآرتس». ويمكن بذلك ان تتوفر فرصة جديدة لاصلاح عملية المفاوضات بين شريكين محتملين لاتفاق سلام، يتم من خلاله تنفيذ انسحاب اسرائيلي كبير ويتم وضع حد للاحتلال ولسيطرة اسرائيل على شعب آخر.

افتتاحية «هآرتس» (١٤/ ٦/ ٢٠٠٤)

شعرت بالإهانة

بقلم: بن كسبيت

سئل عاموس جلعاد، ابن البولندية التي مرّت بمعسكر «اوشفيتز» النازي، عمّا اذا كانت رؤيته التشاؤمية، ونبوءاته السوداء، تبدأ وتنتهي في «اوشفيتز». فأجاب: «نعم، إنني متأثر بالمحرقة. متأثر جدا. وأعترف بالذنب. واعتقد ان علينا جميعاً ان نتأثر بهذه الوحشية. ومحظور علينا أن ننسى ذلك».

وفي الأسابيع الأخيرة مرّ جلعاد بصدمة أخرى. ففي الخامس والعشرين من نيسان كشفت صحيفة «معاريف» النقاب عن الدعوى التي رفعها ضد وزارة الدفاع مطالباً بالتعويض. وقد أثارت القصة صدمة في المؤسسة الامنية، وقيادة الجيش والنخبة السلطوية في اسرائيل. ويشعر جلعاد الآن بالإهانة، بالذل والمرارة، وبأنه شبه منبوذ. والناس تشير اليه في الشارع ويتحدثون عنه خلف ظهره. وقد تدفقت مئات الرسائل الى وزارة الدفاع، معظمها ضده. اما اليسار، الذي اعتبره العقبة الاساسية امام السلام في العقد الأخير، فقد احتفل بالقضية بحماس. وحمل يوسي سريد عليه بشدة في لجنة الخارجية والامن في الكنيست. وعرضت القضية أمام هيئة الأركان العامة، وانتقده ضباط كبار.

ووجد جلعاد، وهو في الثالثة والخمسين من عمره، نفسه يحارب على مكانته للمرة

الاولى في حياته . يحارب من اجل سمعته ، واستقامته ، ومن اجل صورة الضابط المخلص التي نشأت حوله مع مرّ السنين . وهو يقول : «شعرت بالإهانة في أعماقي . ولم أفهم من أين جاءت القصة وكيف سارت والى أين ستصل . فجأة صار لزاماً أن أثبت أنني غير مجرم . وأنني لست بسارق . صاروا يصفونني وكأنني أعيش على أكوام من المال ، وكمن أرغب في الثروة وابتزاز الدولة . وهذا لم يحدث البتة . لم أكن أصدّق ان الناس يمكن أن تصل الى هذا المستوى» .

لقد حالت أسباب غريبة قبل سنوات دونه والوصول الى منصب رئيس شعبة الاستخبارات ، وهو المنصب الذي كان يتوق إليه ، ولكن هذا لم يغير من واقع أن جلعاد هو «السيد استخبارات» ، وهو الخبير رقم واحد لدولة إسرائيل في تقدير نوايا أعدائها . ولديه الكثير من الأنصار وغير قليل من الكارهين . ولكن أحداً لا يُنكر حرفيته وسجله في التقديرات الدقيقة (التي حال بعضها دون وقوع كوارث) وإخلاصه للمؤسسة العسكرية عموماً ولشعبة الاستخبارات خصوصاً .

وجلعاد شخص واثق من نفسه ، سلس الكلام ، وأحيانا فظ . ولا يجري حسابات . وكان أول من قدّم لشمعون بيريس «حقيقته» عن عرفات . ولكن هذا لم يمنع «بيريس» من مواصلة دعوته لاجتماعات عمل طوال سنين ، مرة على الاقل كل اسبوع . وبين الاثنين تسود علاقات تقدير واحتقار منذ عقد من الزمن . وتنظر أجهزة الاستخبارات في العالم الى «جلعاد» بوصفه خلاصة مركّزة ونقية للقدرات العالية للاستخبارات الإسرائيلية .

ورغم ذلك فجأة يتبين لنا ان عاموس جلعاد ، رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع ، هو واحد منّا . وأنه هو الآخر يواجه مشاكل ، وان صحته متدهورة . وأنه رغم صورته يبقى من لحم ودم .

س : من أين جاءتك الوقاحة بعد كل سيرتك العسكرية لتطلب من الدولة تعويضاً بسبب «الإنهاك والضغوط»؟

ج : اسمع ، هذا يثير غضبي . لم أطلب امراً كهذا . كل ما طلبته من الدولة هو ان تعترف بأن مرض السكري الذي أُصبت به وأنا في الثالثة والثلاثين من العمر انتشر بسبب صدمة قاسية مررت بها في صبرا وشاتيلا . والحديث يدور عن حدث مركزي منفرد مرتبط بعدة

أحداث مرافقة قادت الى انتشار المرض او مفاقمته . ومن الناحية الطبية عندي التقارير التي تثبت ذلك .

وكل ما أطلبه هو انني عندما احتاج العلاج المعقد سوف أناله كما كنت طوال السنين في الجيش . وأخشى ان استمرار تفاقم المرض في المستقبل سيبقيني وعائلتي من دون تغطية طبية . فأنا لم أطلب مالا او اي شيء آخر . وعلاوة على ذلك فإن نسبة العجز التي طالبت بها ، إن أُقرت ، فسوف اتبرع بأموالها لمشروع خيري . وأنا منذ سنوات أنشغل فقط بموضوع واحد : الحق في العلاج الطبي في المستقبل . وهذا مشروع ومبرر . وقد رفضت سلوك طريق التفافي وحل المشكلة من خلال لجان خاصة .

س : اذن لنعد الى البداية : كيف حدث الأمر معك؟ .

ج : في العام ١٩٨٢ كنت برتبة نقيب وجرى تعييني ممثلا لشعبة الاستخبارات في غرفة القيادة العسكرية في عاليه ، غير بعيد عن بيروت . ولم تكن عندي اية فكرة حول نية إدخال الكتائب الى مخيمات اللاجئين . وذات ليلة وصل الى القيادة الجنرال أمير دروري ، قائد الجبهة الشمالية ، وعلمت منه بالصدفة ان الكتائب بقيادة ايلي حبيقة في طريقهم الى المخيمات . ورووا الامر لي بالصدفة فذُهلت . ويجب التشديد هنا ان الفكرة التي حرّكت الجيش الاسرائيلي نحو هذه الخطوة كانت بريئة ، وهي توفير دماء جنودنا . ولكنني عرفت بالضبط ما سوف يحدث . وكان ردّ فعلي بالغ الشدة ، بما في ذلك صراخ شديد . فقد قضيت وقتاً طويلاً مع الكتائب ، الكثير من الوقت ، وعرفت عن قرب ايلي حبيقة . لقد كان مزيجاً من قاتل عنيف ، مجرم ، شخص عديم القلب ويمكن تشبيه العلاقة بينه وبين سكان مدنيين فلسطينيين بمعادلة كيماوية . يجب ان يكون تفاعل ، يجب ان يقع انفجار .

كنت اعرف ان مجزرة سوف تقع . وفهمت انه عدا النتائج الإنسانية الشديدة فإن ذلك سيجلب لنا الكارثة . كنت منفعلا ، غاضبا وصرخت وحاولت ان اوضح لهم من هو ايلي حبيقة . فمنذ العام ١٩٨٠ وأنا من اهل البيت عنده وعند رجال الكتائب الآخرين . وتظاهرت بأننا اصدقاء ولكنني في الحقيقة اكتشفت أنهم يخدعوننا ، وانه ليست لديهم اية قدرة عسكرية جدية ، وان لا نية لديهم أبداً في التوقيع معنا على معاهدة سلام ، وان كل القصة ، كما قالوها لي ، انهم يكرهوننا ولكنهم يكرهون الفلسطينيين أكثر . وذات مرة

روى لي أحد كبار المسؤولين عندهم ان السوريين اوضحوا ان من يوقّع على معاهدة سلام مع إسرائيل، مصيره الموت. قالوا ذلك مباشرة لبشير الجميل. وأنتم تعرفون النهاية.

س: كيف ردّت المؤسسة على تحذيراتك؟ ولماذا أُخرجوا للحرب وراهنوا على الكتائب؟.

ج: لست أنا من يجب ان يرد على هذا السؤال. في احدى زياراتي للكتائب فحصت دباباتهم ورأيت ان كل شيء كان صدئاً. وطوال عشر سنوات لم يعالجوا الدبابات. كتبت عن ذلك تقريراً مفصلاً أثار في شعبة الاستخبارات وفي الموساد غضبا شديدا اضطرني لأن أُضيف ان التقرير يعبّر عن رأيي الشخصي وليس عن رأي المؤسسة. وحاولت الوصول للمستويات السياسية، واجتمعت مع رافي إيتان (الذي كان حينها مستشار رئيس الحكومة لمحاربة الارهاب)، الذي وعدني بأن يروي لشارون كل القصة. ولا أدري إن وصل الأمر لشارون أم لا. ولكنهم في شعبة الاستخبارات كانوا يعرفون رأيي. والذين عارضوني بقوة كانوا رجال الموساد، الذين رعوا وكانوا مسؤولين عن العلاقة مع الكتائب. وكانت في الموساد جبهة معارضة بشدة لي. وزعموا أنني أكره المسيحيين، وأنني لا أعرف قيمة التعاون معهم. والوحيد الذي أيّدني آنذاك كان اوري ساغي، اذ فهم، مثلي، السحر الخادع للكتائب، والسلاسة الشرقية المسكرة التي تخفي الخيانة، الدموية وازدواجية الموقف، والشخص الذي مثّل لي ذلك اكثر من اي شخص آخر كان ايلي حبيقة. وفي إحدى زياراتي لجونية، عند المسيحيين، رأيت العمال الباكستانيين والهنود في الشوارع وشعرت أننا، الاسرائيليين، نعمل عند الكتائب بالصورة ذاتها، ويستغلوننا بالقدر نفسه. وكان عندي إحساس بالاشمئزاز الأخلاقي.

س: دعنا نعُدْ الى غرفة القيادة الحربية، عشية المجزرة. كيف ردّ قائد الجبهة ورجاله على تحذيراتك؟.

ج: كنت مصدوماً، صرخت وناديت. وسمع قائد الجبهة كلامي وواصل عمله كأن شيئاً لم يكن. وكنت فعلاً في حالة انفعال. وحينها، بعد عدة ساعات، وكما في مأساة اغريقية، سمعت بالصدفة ضابط استخبارات يملي تقريراً وصله من قاطع عمليات الكتائب، في حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً. وهناك قيل إنه تمّ حتى الآن تصفية ثلاثمئة شخص بينهم مدنيون. وأنا، الذي حذرت قبل ساعات من ذلك، قررت ان أبلغ رئيس

الاركان مباشرة واستخدام الخط الهاتفي المباشر لمركز البلاغات في شعبة الاستخبارات. وقلت لمن أجاب على اتصالي أنني سأقدم تقريراً مهماً وحساساً من نوع المعلومات التي يجب ان تصل على وجه السرعة لرئيس شعبة الاستخبارات، لذلك الرجاء معالجتها بسرعة. ولحسن حظي، ووفق انظمة شعبة الاستخبارات، محظور تدمير تقرير جرى تسجيله. وكان هذا إثباتا على كلامي. اذ حاولوا إنكار كل ما قلته، الى أن أكدت لجنة التحقيق روايتي بنداً بنداً.

وطوال تلك الليلة لم يغمض لي جفن. واتصلت ثانية للتأكد انه يجري معالجة أمر بلاغي. وقالوا لي إن المعالجة جارية. وهذا ما تبين انه غير صحيح لاحقاً. وفي اليوم التالي تجولّت في بيروت. وفي أحد الشوارع شاهدت امرأة مسلمة قالت لي إنهم «صلّبوني». وتبيّن انه جرى وضع شارة صليب بحربة على صدرها. وأُصبت بالصدمة. وعذبت نفسي، فما الذي كان بوسعي فعله لمنع ذلك ولم أقم به.

وبعد ذلك كانت القصة عند رئيس شعبة الاستخبارات. وتم التحقيق معي حول الأمر في جو عدائي. وكانت عاصفة قد هبت في الدولة جراء المجزرة. وحاولوا إلصاق تهمة بي. ووصف رئيس الاستخبارات عملي بأنه نموذج لكيفية وجوب أن لا يتصرف ضابط استخبارات. هذا رغم أنني كنت برتبة نقيب في مواجهة جنرال. والسبب في نظره أنني نقلت معلومات عملياتية في قناة استخبارية. كيف؟ قلت له ان التقرير لا يتعلق بالجيش الاسرائيلي لذلك فهو تقرير استخباري. ردّ بأن الكتائب هم في جانبنا، في الجانب الازرق، ولذلك فالامر ليس استخبارياً. وكنت الوحيد الذي حذر مما سيحدث، والوحيد الذي سيدفع الثمن.

ولكن لجنة التحقيق بدأت العمل، وشهدتُ امامها ثلاث مرات، ولم أخضع للضغوط وقلت الحقيقة.

س: ولكن ما صلة ذلك وسواه بمرضك؟.

ج: في كل حياتي، في جميع المناصب، في العمل الدائم، في التآكل الهائل، لم يخطر ببالي ان اطلب شيئاً. فقد حصلت على انجازات مقابل عملي، ونلت الفرص وترقيت في المنصب. وأنا شاكر الدولة على ذلك. واليوم أعرف، ولدي ما يثبت ذلك،

ان الصدمة التي تعرّضت لها قادت أو سرّعت في انتشار مرض السكري في جسدي وأنا في سن مبكرة. ومؤخراً تبين لي انه طالما انني في الجيش يمكنهم تقديم العلاج لي. وفهمت انني خلال وقت قصير سأخلع الزي العسكري، وحينها سأكون وحيدا. ويمكن لتعقيدات المرض ان تكون صعبة وباهظة التكلفة. لذلك استقصيت عما ينبغي فعله للمحافظة على حقي في العلاج الطبي. وبعد محاولات شخصية قررت تقديم الدعوى للمطالبة بنسبة عجز تكفل تغطية نفقاتي الصحية.

(«معاريف»، ١١/٦/٢٠٠٤)

من هو النقيب جلعاد؟

بقلم: أمير دروري *

في الآونة الأخيرة بدأت وسائل الاعلام والسياسيون في مناقشة فرضية «عدم وجود شريك» في السياق الفلسطيني. وإن أحد الأعمدة المركزية في هذا المفهوم هو اللواء (احتياط) عاموس جلعاد، رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) سابقا (انظروا مقالة عكيفا الدار «وجهه الحقيقي» في هآرتس ١١/ ٦ ، ومقالة بن كسبيت «شعرت بالإهانة» في معاريف ١١/ ٦ ، ومقالة يوءاف شتيرن «مفهوم لا أساس له» في هآرتس ١٣/ ٦).

بعض ما نشر يتناول الشخص نفسه، والدعوى التي قدمها مؤخرا لوزارة الدفاع للاعتراف بالعجز الذي أصيب به خلال خدمته في الجيش. ويتبين مما نشر ان «جلعاد»، من أجل تسويق دعواه المذكورة، قد أوغل في شهادته حتى سنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ، فترة حرب «سلامة الجليل» في لبنان، عبر وصف سلسلة من الأمور التي كان متداخلاً

* أمير دروري كان قائد المنطقة الشمالية في السنوات ١٩٨٢ – ١٩٨٣ .

فيها إبان خدمته في لبنان كنقيب في شعبة الاستخبارات العسكرية.

لا أنوي تناول آراء اللواء «جلعاد» في الماضي القريب وفي الحاضر، ولكنني لا استطيع ان أصم أذني عن الامور المثيرة للاستغراب التي يطرحها حول أحداث من تلك الفترة، حيث كنت قائدا للمنطقة الشمالية ـ وهي الأحداث التي تتعلق بنشاطات حزب الكتائب في مخيمات الفاكهاني وصبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ وكذلك بـ«الحرب التي لم تقع» في أيار ١٩٨٣.

«جلعاد» يقول انه في الوقت الذي أدخل فيه الجيش الاسرائيلي الكتائب إلى مخيمات اللاجئين في بيروت الغربية «توسل لقائد المنطقة الشمالية، أمير دروري، ان لا يسمح للكتائب بدخول صبرا وشاتيلا». وفي موقع آخر أضاف مفصلاً: «في العام ١٩٨٢ كنت برتبة نقيب وجرى تعييني ممثلا لشعبة الاستخبارات في غرفة القيادة العسكرية في عاليه، غير بعيد عن بيروت... وذات ليلة وصل الى القيادة الجنرال أمير دروري، قائد الجبهة الشمالية، وعلمت منه بالصدفة ان الكتائب بقيادة ايلي حبيقة في طريقهم الى المخيمات. ورووا الامر لي بالصدفة فذُهلت... عرفت بالضبط ما سوف يحدث. وكان ردّ فعلي بالغ الشدة، بما في ذلك صراخ شديد... كنت مصدوماً، صرخت وناديت. وسمع قائد الجبهة كلامي وواصل عمله كأن شيئاً لم يكن».

أما أنا فأقول ان شيئا من هذا لم يحدث، لا الجيش الاسرائيلي ولا قيادة المنطقة الشمالية هم الذين قرروا إدخال الكتائب الى المخيمات، وانما حكومة اسرائيل في جلستها التي شارك فيها، ضمن من شارك، رئيس هيئة قيادة الاركان ورئيس شعبة الاستخبارات ورئيس الموساد. القرار اتخذ بعد ان احتل الجيش الاسرائيلي غرب بيروت، معقل قيادات الارهاب الفلسطيني والعالمي. قيادة المنطقة الشمالية لم تعرف بالمرة ان الحكومة تناقش في تلك اللحظة أمر السماح بدخول الكتائب الى المخيمات. أضف الى ذلك ان الحكومة حظرت على الجيش دخول المخيمات بعد ان احتل غرب بيروت، خلال تحرك سريع إثر مقتل بشير الجميل، رئيس لبنان المنتخب. الاستخبارات قدرت ان في المخيمات حوالي ٢٠٠٠ «مخرب» فلسطيني و١٠٠٠ من الميليشيات اللبنانية المسلحة وهذا بعد اخلاء ١٥ ألف «مخرب» فلسطيني وعسكري سوري من هناك. وهذه المسائل معروفة.

الصورة التي يرسمها «جلعاد» وكأن قائد المنطقة الشمالية قد دخل عليه في إحدى الليالي وأعلمه، وهو النقيب في «أمان»، بأن الكتائب ستدخل المخيمات، وانه رد على ذلك بالصراخ في وجهه ـ كل هذه صورة هذيانية، غير معقولة ومثيرة للسخرية. واقول ايضا انه لو حدث أمر كهذا في الواقع لظل محفوراً في ذاكرة الموجودين، وهذا أمر لم يحدث.

سأقول وأعترف أمامكم: انني حتى قراءتي للأشياء التي قالها اللواء «جلعاد» مؤخراً لم أعرف أبدا ان النقيب «جلعاد» كان ضابط ارتباط لـ «أمان» - أبحاث في استخبارات المنطقة الشمالية. وما يظهر لي، من فحص أجريته مع قادة عسكريين زاملوني في تلك الفترة حول ما قاله، ان عاموس جلعاد كان قد سمع بأمر دخول الكتائب الى المخيمات في ظروف مغايرة لما يصفه، وليس في حضوري.

أما قضية دخول الكتائب الى المخيمات فأقول بصددها انني بذلت كل ما في وسعي كقائد للمنطقة الشمالية في تلك الفترة حتى يتم إدخال الجيش اللبناني الى المخيمات وليس الكتائب. غير أن جهودي في هذا المضمار فشلت لأسباب لا مجال لذكرها في هذا المقام.

إلى هنا فيما يتعلق بقرار إدخال الكتائب الى مخيمات غرب بيروت.

«جلعاد» يقول انه سمع في تلك الليلة، التي دخلت فيها الكتائب الى المخيمات، ومرة أخرى عن طريق الصدفة، محادثة في جهاز الاتصال العسكري «حول قتل ٣٠٠ شخص»، وانه قرر ايصال ذلك فورا الى مركز البث وارسال التقارير في أمان وفي هيئة الاركان «حتى تصل الامور الى علم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية».

وهنا يطرح السؤال: اذا كان «جلعاد» يعلم بأمر المذبحة الجارية في المخيمات فهل كان عليه ان يكتفي بارسال برقية والتحادث مع الضابط المناوب في أمان حول ذلك؟ أولم يكن عليه ان يُعلم المسؤولين فورا وان يقيم الدنيا ولا يقعدها في هذه القضية حتى يحول دون حدوث الكارثة؟ أنا لا أذكر انه تصرف على هذا النحو.

لاحقا، ومع تسلسل الأحداث في يوم الجمعة السابع عشر من ايلول في ساعات ما قبل الظهر إبان وجودي غرب بيروت في قيادة الفرقة التي نسقت دخول الكتائب، ومن شدة شكي في ان عناصر الكتائب لا يتصرفون كما يجب مع سكان المخيمات، أمرت بايقاف تحركاتهم وتقدمهم (وهذا ما حدث حتى ساعات المساء حيث سمح لهم بالبقاء في

المخيمات حتى الصباح كما جاء في تقرير «لجنة كاهان»). كل ذلك فعلناه من دون ان نعلم بتحذيرات النقيب «جلعاد»، كما يدعي. ويتذكر ضابط استخبارات قيادة المنطقة الشمالية، العقيد (احتياط) موشيه تسوريخ (تسور)، أنه عندما كان برفقتي في غرب بيروت في ساعات صباح يوم الجمعة المذكور، ١٧ أيلول، التقى النقيب «جلعاد»، وهذا الأخير لم يطرح على مسامعه شيئًا أو حتى نصف شيء يتعلق بسلوك أفراد الكتائب في داخل المخيمات.

نتائج «لجنة كاهان» أشارت الى ان أي اسرائيلي لم يشارك في مذبحة المخيمات ولم يعرف بالأمر حين حدوثه وانما في وقت متأخر فقط. اللجنة قررت ان دولة اسرائيل لا تتحمل المسؤولية المباشرة وانما تقع عليها مسؤولية غير مباشرة.

أما بالنسبة للعلاقات بين دولة اسرائيل وبين الكتائب فإن «جلعاد» يعرض نفسه، في احدى المقابلات، بصفته الشخص الذي كشف حقيقة «أنهم يخدعوننا، وانه ليست لديهم اية قدرة عسكرية جدية». «جلعاد» يدعي أيضًا انه الوحيد الذي طرح هذا الموقف وان الوحيد الذي أيده كان رئيس قسم العمليات في هيئة الاركان.

الحقيقة مخالفة لذلك كليًا. فلم يكن ثمة خلاف في الجيش بشأن القدرات المحدودة للكتائب. وكان الافتراض الرئيسي لقيادة المنطقة الشمالية والجيش الاسرائيلي، بما في ذلك «أمان»، وهو الافتراض الذي كان في صلب مفهوم الحرب في لبنان، أنه ليس من الممكن الاعتماد على الكتائب. هذا الأمر يعني ان «جلعاد» انقض على باب مفتوح أمامه.

من هنا ايضا ننتقل الى الامور التي قالها جلعاد حول «الحرب التي لم تقع» مع السوريين في أيار ١٩٨٣، وعلى حد قوله: عندما كان السوريون ينوون القيام بمناورة عسكرية كبيرة في أيار ١٩٨٣ كان هو الذي قاد الخط (وبتواضع يقول «مع مجموعة ضباط») الذاهب إلى انه لا احتمالية لاندلاع الحرب مع السوريين، الذين يخشون من مهاجمة اسرائيل لهم. «جلعاد» قرر انه لولا قبول تقديراته ومواقفه تلك لكان الجيش الاسرائيلي قد حشد الفرق العسكرية ولاندلعت الحرب. كقائد للمنطقة الشمالية ومسؤول عن الجبهة السورية في حينه أتذكر تلك المناورة العسكرية السورية طبعا، ولكنني لا أذكر ان قيادة المنطقة الشمالية قد طالبت باستدعاء الاحتياط. حتى انني لم أعرف ـ لسذاجتي ـ ان النقيب

عاموس جلعاد يقود خطًا للحؤول دون اندلاع الحرب . لن أستغرب اذا اتضح ان «جلعاد» معتاد على لعب الشطرنج مع نفسه.

في هذه الايام حاولت ان أتحدث مع اللواء عاموس جلعاد حول الامور الغريبة التي يرويها عن أحداث ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، إلا انني لم أنجح في الوصول اليه لشدة الأسف.

وكقائد للمنطقة الشمالية خلال سنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أقول ان الامور التي يرويها اللواء عاموس جلعاد الآن حول تلك الأحداث ـ بعضها لم يكن ولم يحدث أبدا، وبعضها الآخر قد شُوه وجُير، لرفع مكانة النقيب عاموس جلعاد، وما تبقى يخلو من الحقيقة كليًا.

(«هآرتس»، ٢١/٦/ ٢٠٠٤)

التزييف كأداة استخبارية

(الانتفاضة، العملية السلمية وتقديرات الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية)

لم يحسم الجدل الذي دار، منذ حزيران ٢٠٠٤، بين عدد من القادة السابقين والحاليين في شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية (أمان)، حول صدقية «التقديرات الاستخبارية» المتعلقة بوجهة القيادة الفلسطينية وفي طليعتها الرئيس ياسر عرفات، من ناحية نواياها ورغباتها الدفينة، عشية إنتفاضة الأقصى وفي خضمها وفي مجمل ما يتعلق بـ«العملية السلمية». وعلى ما يبدو فإن هذا الجدل لن يحسم بتاتًا، لجهة هذا الطرف أو ذاك. لكن في مجرّد خروجه إلى العلن ما يشير، ربما للمرة الأولى على المستوى الاسرائيلي الصرف، إلى الآليات التي التجأت إليها ماكينة الافتراء والتزييف الاسرائيلية، العسكرية والسياسية، لتبرير حربها الوحشية المستمرة على الشعب الفلسطيني، حسبما يؤكد ذلك أيضًا في إسرائيل نفسها أكثر من خبير أمني وجامعي وإعلامي تطالعون آراءهم المنشورة في هذه «الورقة».

يتمحور الجزء الأكبر من هذا الجدل، الذي أطلق شرارته الأولى اللواء في الاحتياط عاموس ملكا، الرئيس السابق لشعبة «أمان»، حول الدور الذي أداه، في هذا الشأن، اللواء في الاحتياط عاموس جلعاد، والذي سرعان ما حظي بتغطية ودعم من وزير الدفاع، شاؤول موفاز.

و«جلعاد» هو نفسه «السيد استخبارات»، كما يعتبره أصدقاؤه ومنتقدوه، في إشارة إلى مكانته الاعتبارية. وخلال الفترة، التي يتطرق إليها الجدل، أشغل مهمة رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات، وحاليًا يتولى منصب رئيس الطاقم السياسي- الأمني في وزارة الدفاع الاسرائيلية.





المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)